دراسة

الفقر والسلام في فلسطين

مركز القدس للإعلام والإتصال JMCC

حقوق النشر محفوظة © لمركز القدس للاعلام والاتصال JMCC
نيسان 2003

إعداد **د. عبد المجيد سويلم** – استاذ الدراسات العليا في جامعة القدس، المستشار الاقتصادي في وزارة العمل الفلسطينية.

تصميم مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC

طباعة مطبعة أبو غوش – رام الله 02-2989475

لا يجوز إعادة نشر المواضيع المنشورة. أو الاقتباس منها لأغراض تجارية أو إعلامية بدون أذن خطي من مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC. ومع ذلك يجوز الاقتباس منها لأغراض علمية لإسناد البحوث والدراسات المتخصصة شريطة الالتزام بأصول الاقتباس العلمي والذي يتضمن أيضا الإشارة إلى المصدر.

مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC

تأسس مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC خلال الأشهر الأولى للانتفاضة الفلسطينية بمبادرة من مجموعة من الصحفيين والباحثين الفلسطينيين. ويقوم المركز بتوفير المعلومات والابحاث عن الاحداث الجارية والتطورات السياسية في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، بالاضافة إلى توفير الوثائق السياسية الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثل اتفاقيات، قرارات، ومراسلات، وغير ذلك للقارىء الفلسطيني والعربي. ويقوم المركز بتوفير خدمات متنوعة للصحافيين والباحثين والمهتمين أهمها الخدمات الاخبارية، الموجز الاخباري اليومي المكتوب، تقرير فلسطين الأسبوعي Palestine Report، استطلاعات الرأي العام، دراسات السوق، الانتاج التلفزيوني، دراسات مختصة في مواضيع مثل المياه، القانون، الاقتصاد والسياسة وغيرها. هذا بالاضافة إلى ترتيب برامج زيارة وعمل ومرافقة وترجمة للصحافيين والباحثين الزائرين.

مركز القدس للاعلام والاتصال
ص.ب 25047، القدس الشرقية
تلفون 02-5819777 **فاكس** 02-5829534
البريد الالكتروني jmcc@jmcc.org
الصفحة الالكترونية http://www.jmcc.org

دراسة

الفقر والسلام في فلسطين

إعداد: الدكتورعبد المجيد سويلم

مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC

قائمة المحتويات

المقدمة	5
الفقر في فلسطين: النشأة والخصائص وعوامل التفاقم والاستفحال	7
أولا: الفقر في البعد النظري العام	7
ثانياً: الفقر في فلسطين اشكاليات نظرية	8
ثالثاً: نشوء وتطور ظاهرة الفقر في فلسطين	10
رابعاً: حرب الخليج مرحلة فاصلة في تعمق ظاهرة الفقر في فلسطين	15
خامساً: اتفاقات اوسلو واتساع دائرة الفقر	17
سادساً: الفقر في فلسطين – السمات والخصائص	19
الفقر في فلسطين: الابعاد والمعدلات حتى انتفاضة الأقصى	25
الفقر في فلسطين	25
الفقر في فلسطين: استفحال الظاهرة منذ اندلاع انتفاضة الاقصى حتى الآن	27
الفقر في فلسطين	27
سابعاً: الفقر والسلام: تجربة السلام المفقود	33
ثامناً: استراتيجية الفصل والعزل العنصري	36
تاسعا: الاستراتيجية الممكنة – الاستراتيجية البديلة	37
قائمة المراجع	43
الهوامش	45

المقدمـــــة

قد لا تبدو واضحة للوهلة الاولى علاقة التأثير المتبادل بين مقولتي الفقر والسلام في فلسطين الا من خـــلال دراسة خصائص الاقتصاد الفلسطيني عبر مسيرة تطوره الطويلة وجملة المؤثرات والعوامل التي حكمت هذه المسيرة وعبر معرفة وتشخيص العلاقات الخارجية والداخلية، الذاتية والموضوعية، السياسية والاجتماعيـــة التي رافقتها.

ان الدراسة التي بين ايدينا – شأنها في ذلك شأن دراسات وابحاث اخرى– قد جاءت لتثبت ان ثمة علاقـــة مباشر، جلية وواضحة بين خصائص هذا التطور والعوامل التي حكمت هذه المسيرة (المتأتيه عن ظـــروف سياسية معينه) من جهة وبين الفقر من جهة اخرى، لا من حيث نشأته (الفقر) وحدته ومظاهره فحسب بـــل ومن حيث درجة المخاطر التي بات ينطوي عليها وعلاقة ذلك كله بمسألة تحقيق او عدم تحقيق السلام بحيث تبدو الصوره في نهاية المطاف وكأن عدم تحقيق السلام كان ولا يزال وسيبقى السبب الرئيســـي والمباشـــر والمحدد او المقرر والحاسم في انتاج الفقر او تخليقه واتساعه وتفاقمه (كظاهرة) وفي اعادة انتاجه بمعدلات خطره وقياسيه تماما كما ان الفقر كنتيجة هو بدوره قد بدء يلعب دورا محوريا في التأثير على تحقق السلام من عدمه وفي تحديد ماهية السلام الذي بات مطلوبا لخلق توازن ضروري وجديد بين طرفي هذه المعادلـــة المركبة، معادلة الفقر والسلام في فلسطين. وهي معادلة قد ثبت انها اكثر تعقيدا مما كانت قد اوحـــت بهـــا العملية السلمية التي انطلقت في مؤتمر مدريد وتبلورت في اتفاقيات اوسلو، كما ثبت ايضا ان المسألة برمتها باتت تتطلب تشخيصا دقيقا لماهيه السلام الذي سيكون بمقدوره ان يؤثر بصورة جوهرية على طرفي هـــذه المعادلة.

وعند الحديث عن السلام لم يعد كافيا التوقف عند اجواء التفاءل التي يشيعها التقدم بخطوة هنا وخطوة هناك او تحسن في هذا المجال او ذاك اذ ان ذلك كله قد ثبت على مدار ما يقارب عقد من الزمان انه حالة مـــن المد والجزر وهو في الجوهر ما زال وسيبقى حالة من الصراع المحتدم سواء اتخذ الشكل العنيف او السلمي او سواء تمظهر في هذا المجال او تلك المسألة او تمحور حول ابعاد معينه في مرحلة ما او ابعاد اخرى في مراحل اخرى.

ان الهدف المباشر من هذه الدراسة هو محاولة المساهمة في توضيح هذه الاشكالية بالذات، اشـــكالية، لـــيس مجرد علاقة التأثير المتبادل التي اشرنا اليها وانما وبصورة محددة تلك العلاقات التي من شأنها ارساء اسس اقتصادية واجتماعية تنموية (في اطار مشروع سياسي متكامل) يمكنها ان تنقل ظاهرة الفقر (بمـــا ننطـــوي عليه من ابعاد واخطار) من دائرة التأثير المدمر على تحقق السلام الى دائرة تعود فيها الى الحدود العاديـــة التي يمكن التعايش معها او محاصرةامتدادها والحد من تناميها او توفير المقومات المتعارف عليها لمكافحتها ومعالجة اسبابها، او ارساء تلك الاسس التي يمكنها ان تنقل عملية السلام من دائرة التعثر والمراوحة الحالية بكل ما لها من تأثير مدمر على ظاهرة الفقر (عمقا وشمولا واخطُارا) وما يؤدي ذلك الى صراع عنيف الى دائرة الثبات والاستقرار والديمومه القائمةعلى حدود مقبولة في الحقوق المتبادلة والعدالة والتعايش، انه سلام بات مشروطا حتى يتحقق وحتى يتطور وحتى يكتسب سمات الاستقرار الحقيقي بتوفير مقومات اقتصـــادية تعكس قدرة فلسطين، الوطن والمجتمع وخيارها الحر والمستقل في تحديد درجة الاشتباك الذي تراه مناســـبا مع الدورة الاقتصادية على المستوى الاقليمي والدولي بعيدا عن قيود التبعيه التي تكبلها وتحد مـــن قـــدرتها على التطور والتطوير المتوازن وبعيدا عن علاقات الاكراه والاخضاع الذي تمارسه اسرائيل عليها.

الفقر في فلسطين:

النشأة والخصائص وعوامل التفاقم والاستفحال

اولا: الفقر في البعد النظري العام

ظاهرة الفقر ظاهرة عالمية لا تخص مجتمع بعينه او بلد او بقعة جغرافية بحد ذاتها بل ولا تخص نظاما سياسيا واجتماعيا او اقتصاديا على وجه التحديد دون غيره ولكنها مع ذلك ظاهرة شديدة التفاوت بين منطقة واخرى وبين مجتمع واخر وبين نظام اقتصادي او سياسي ونظام مختلف. وتشير معطيات الامم المتحدة والبنك الدولي ان ما يزيد على مليار ومائتي مليون انسان يعيشون تحت خط معين من الفقر(1) او يعانون منه بشكل مباشر ومع ان ما يزيد على ربع سكان البلدان النامية هم من الفقراء، الا ان تركيز الفقر وبهذه الصورة في هذه البلدان لا يلغي انتشاره كظاهرة حتى في اكثر بلدان العالم تقدما وازدهارا وتطورا.

تتراوح نسبه الفقر في الوطن العربي بين 15و30% من السكان (أي انها تتماثل مع النسبة القائمة في البلدان النامية، وان بصورة متفاوته بين بلد واخر، ففي حين لا تصل هذه النسبة الى اكثر من 3 او 4% في بلدان كالكويت ودولة الامارات العربية المتحدة واكثر قليلا في بقية بلدان الخليج فانها تصل إلى 50% في اليمن و75% في العراق (2).

ينظر في الادب الاقتصادي الى ظاهرة الفقر كمشكلة اجتماعية من الدرجة الاولى وكمشكلة خطره وعامل تهديد مؤكد للسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي عند درجة معينة من تفاقمها ولهذا فان محاربة الفقر والحد من تبعاته المشار اليها ومكافحته بصورة منهجية قد اصبح جزءا مفصليا من السياسات التي تتخذها الحكومات والمنظمات المحلية والاقليمية والدولية وتعني بها مؤسسات المجتمع المدني وتتمحور حولها الكثير من البرامج والخطط وتحدد لها المراحل والاهداف.

والفقر في جوهره وبما ينطوي عليه ليس الا ذلك المستوى غير المقبول وغير اللائق من الاوضاع المعيشية، اوضاع تتسم بالحرمان من الموارد الضرورية للحياة الكريمة تلك الموارد التي تختلف من بلد الى

اخر ومن مجتمع الى مجتمع اعتماداً وارتباطاً بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ودرجة نضج العلاقات السياسية فيه. علما بان عدم توفر متطلبات العيش الكريمة، تختلف عن توفر متطلبات الحياة اذ ان الاولى تتضمن الشروط المقبولة اجتماعيا في حين تتعلق الثانية بالمتطلبات البيولوجية للانسان والتي تهدد بقاءه وحياته اذا حرم منها بصورة مستمره نسبيا، أي ان الفقر هو في الجوهر خط وهمي.ونسبي يفصل بين مستويات مختلفة للمعيشة، فما هو فوق الخط هو عيش كريم وما دونه هو فقر وعندما تتعلق المسألة بنقصان توفر الموارد الضرورية نكون امام مقولة الفقر المدقع. على هذا الاساس فان الفقر كمقولة محورية في علم الاقتصاد ترتبط بحزمه من المؤشرات، منها مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي والسكاني ومعدلات الاعالة ونظام ومعدلات الاجور والبطالة والحماية الاجتماعية ومقولات اخرى كالتهميش والتمييز بكل اشكاله العرقية والدينية والقوميةوما يتصل بالنوع الاجتماعي.

وللفقر انواع واسباب كما ان له مؤشرات ومقاييس ويمكن التعرف عليه من خلال التعرف على مفهوم الفجوة ومفهوم الشدة كما ان للفقر وسائل ومداخل وطرائق للحد منه ومكافحته، وعموما يكون الفقر مطلقا عندما يتعلق الامر بتوفر الموارد المقبولة والمتفق عليها اجتماعيا ويكون الفقر نسبيا عندما يتعلق الامر بدرجة التفاوت بين الفئات والطبقات المختلفة في المجتمع والذي يعكس بصورة جوهرية نظام توزيع واعادة توزيع الدخل القومي كما يعكس حدة الاستقطاب المجتمعي.

ثانيا : الفقر في فلسطين اشكاليات نظرية

يدور في الاوساط الاقتصادية البحثيه الفلسطينية وغير الفلسطينية ايضا حوار حول فيما اذا كان الفقر في فلسطين قد تجاوز تلك المعدلات القابلة للمعالجة، بحيث اصبح مطروحا على جدول الاعمال (في ضوء تعمق الظاهرة) الاجابة على السؤال التالي: هل سيكون بمقدور الاقتصاد الفلسطيني تحمل اعبائها؟

بمعنى ان عددا من الاكاديميين والاقتصاديين يشككون في قدرة تحسين الاوضاع الاقتصادية في المدى المرئي او المنظور على التصدى للفقر في فلسطين ومكافحته بصورة فعالة، ولذلك فان الفقر لم يعد ظاهرة قابلة للعلاج بمجرد تحسين الظروف السياسية وتلقائيا لدى التوقيع على اتفاقية سلام، بل ان الظاهرة من حيث جملة من المؤشرات والخصائص اصبحت ظاهرة مزمنه وتحتاج الى برامج طويلة المدى وتحتاج الى مدى زمني بعد اقامة السلام للحصول على نتائج حقيقية في مكافحتها، ليس بسبب تعمق الموروث الذي ادى الى ارتفاع معدلات الفقر في فلسطين (سنأتي عليها في سياق هذه الدراسة) بل ولان هشاشة وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني والخطط المنهجية التي اتبعت لابقائه ضمن هذه الحدود وفي اطار هذه الدائرة قد تعمقت

بما لا يقاس وادت به الى نتائج كارثيه. أي ان الحوار يدور حول ما اذا كان بمقدور العامل الذاتي الفلسطيني في ظل انعدام امكانيات التنمية المستقلة نسبيا والمتوازنة في التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية للتنمية والمتطلبات الاجتماعية لها ان يتصدى لمشكلة بهذا القدر من التعمق وهذا القدر من الانتشار.

هذا هو الوجه الاول من الاشكالية اما الوجه الثاني منها فانه يدور ايضا حول ما اذا كان بمقدور اقتصاد كالاقتصاد الفلسطيني الذي لم يتسنى له قط منذ قرابة قرن من الزمان (أي منذ اتفاقية سايكس وبيكو ووعد بلفور وحتى الان) والذي لم تتح له اية فرصة تاريخية للتنمية في ظروف عادية بل ظل ينتقل من ظروف تاريخية صعبة الى ظروف اصعب فاصعب فيما اذا كان بمقدوره ان يخرج من دائرة الهشاشة والانكشاف والتبعية الى دائرة من الاستقرار والنمو المتوازن ومن هذه الزاوية فان الاوساط الاقتصادية الفلسطينية الاكاديمية على وجه الخصوص تحذر من الفهم المتسرع لعلاقة الفقر بالسلام في فلسطين اذ ان الامور تبدور اكثر تعقيدا مما توحي به المعادلة (معادلة الفقر والسلام) للوهلة الاولى.

بمعنى ان الفقر الذي يولد بالضرورة ويعيد انتاج استمرار الصراع باشكاله العنيفة كمفتاح لغياب السلام سوف لن يختفي ولسنوات طويلة لمجرد حلول السلام او الاتفاق على اقامته والبدء بدوره يتم فيها درجة معينة من التعايش السلمي بل وحتى التعاون الاقتصادي بحدود معينة، وان اقصى ما يمكن الوصول اليه وعلى المدى المنظور هو وقف التدهور وبناء اسس قادرة على المدى البعيد على تخليص المجتمع الفلسطيني وبصورة تدريجية من هذه الافة الخطيرة والتي تترافق مع افات اخرى وتتلازم معها وتشكل في تظافرها المشترك عقبة حقيقية وكبيرة امام متخذ القرار الاقتصادي والمخطط التنموي في فلسطين.

اما في حالة استمرار الصراع بالشكل والصورة والمدى القائم فان من شأن ذلك تعميق محتوى الانكشاف والهشاشة وانعدام امكانية خلق ظروف وبيئة استثمارية وتنموية ودخول قطاعات متزايدة من الشعب الفلسطيني الى ما دون خط الفقر وتحويل كل الطاقات والامكانيات الى سياسات للاغاثة الطارئة وسد الرمق وتطويق معدلات الفقر المدقع بحيث يصبح الطموح في مداه الاقصى هو وقف التدهور والمحافظة على المعدلات الحالية لخط الفقر في فلسطين، خصوصا وان السياسة الاسرائيلية الاخيرة قد حولت المناطق الفلسطينيةالى معازل حقيقية تتحكم من خلالها ليس فقط بالموارد وحركة العمالة والسلع بل وحركة السكان وحصولهم على فرص التعليم والعناية الصحية والوصول الى اماكن العمل (لمن لم يفقده بعد). وجاء القرار الاسرائيلي بالمباشرة في بناء جدار الفصل العنصري لكي يرسخ هذه السياسة ويحول الوقائع على الارض ليس الى مجرد عقبات او موانع للاستقلال الفلسطيني بل والقضاء النهائي على اية امكانية لاقامة أي نوع من انواع السلام او الاستقرار في هذه المنطقة وتحطيم كل امل في ان يستطيع الاقتصاد الفلسطيني

ان يتحمل عبئ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على غياب السلام حتى الان واستحالة ذلك في المراحل اللاحقة.

اما الوجه الثالث لاشكالية او معادلة الفقر والسلام في فلسطين فيتعلق بواقع وامكانيات السلطة الفلسطينية في الاوضاع القائمة وفي المدى المنظور. فمنذ اقامة هذه السلطة وحتى الان انعدمت فرصة توفير الموارد الكافية لمواجهة المشكلات القائمة بسبب الموروث الخاص، ولم تتمكن في ظروف القيود والتبعية الاقتصادية شبه الكاملة وارتهان مواردها وارتباط هذه الموارد بارادة خارجية (اسرائيلية وعربية ودولية) من اتخاذ سياسيا فعالة لمواجهة ازمة الفقر في فلسطين، خصوصا وان ارتهان الموارد قد ترافق مع تصورات تنموية قاصرة وفي ظروف اتسمت بغياب مبدأ سيادة القانون وتعثر كبير في توفير الحدود الدنيا من الشفافية ومحاربة الفساد اضافة الى التدخل المفرط في النشاط الاقتصادي وبصورة بعيدة كل البعد في احيان معينة عن مبدأ المحاسبة والرقابة المؤسساتيه.

ثالثا: نشوء وتطور ظاهرة الفقر في فلسطين

1 – ترافقت ظاهرة الفقر من حيث النشأة وبصورة رئيسية مع حلول النكبة التي المت بالوطن وبالشعب الفلسطيني حيث تعرض الوطن للاحتلال والاستيلاء المنظم وما تبع ذلك من اقتلاع وتشريد وطرد وتهجير أدّى فيما أدّى اليه الى حرمان الجزء الاكبر من الشعب الفلسطيني من موارده المادية وتعطل وشل اقتصاده الوطني، وبات هذا الجزء من الشعب يفتقر الى مصدر الرزق بعد ان فقد ارضه وعمله ومسكنه ولذلك افتقد الى ادنى مستويات الحياة العادية وحرم على مدى سنوات طويلة لاحقه من وسائل الحد الادنى للحياة الكريمة بعد ان كان قد صارع في ظل اختلال خطير لميزان القوى على كافة الاصعدة ضد الانتداب البريطاني ثم الحركة الصهيونية مدعومة من الغرب الراسمالي والذي ادى الى قيام دولة اسرائيل وحرمانه من حقه في تقرير مصيره نفسه واقامة دولته المستقلة وفق قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة وهو ما ادى الى الحرمان الاكبر والاخطر في تاريخه المعاصر وهو الحرمان من اعادة تنظيم اقتصاده وبناء مجتمعه في اطار دولته المستقلة اسوة بباقي شعوب الارض التي حصلت ابان هذه المرحلة وبعد الحرب العالمية الثانية على استقلالها او بدء تبلور مشروعها للاستقلال السياسي. وتم تدمير مقومات الاستقلال والحرية وحقه في التطور المستقل عبر الحاق ما تبقى من الاراضي الفلسطينية للادارتين الاردنية والمصرية حيث الحقت الضفة الغربية بالاردن كما الحق قطاع غزة بمصر، ولذلك غاب العامل الفلسطيني عن مسرح الاحداث وانعدمت فرص اعادة البناء بصورة تامة ولم يتوقف الامر ايضا عند هذا الحد بل ان

الادارتين الاردنية والمصرية ولاسباب مختلفة قد حرمت الاقتصاد الفلسطيني في كل من الضفة والقطاع من فرصة التطور الطبيعي حيث ركزت القوانين الاقتصادية في الضفة الغربية على تحديد احجام التطور الصناعي وحددتها بشروط اقل ما يقال عنها بانها اتسمت بالتمييز واسست للتهميش والهشاشة والانكشاف. اما الادارة المصرية فقد عملت على تحويل اقتصاد قطاع غزة الى بعض انواع التجارة الهامشية والاستعاضة عن التطوير الاقتصادي الشامل بالمساعدات والمنح والاغاثات واعطاء هوامش تجارية خاصة.

2 – جاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 ليعيد انتاج المشكلات في ظروف جديدة وفي صورة جديدة تمثلت بسياسات منهجية منظمة قائمة على الحاق الاقتصاد الفلسطيني وبصورة كاملة ومحكمة بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي واخضاع كافة شروط تطور الاقتصاد الفلسطيني لمتطلبات تطوير الاقتصاد الاسرائيلي، وتم تجهيز الاوامر العسكرية الخاصة لهذه السياسات وتم انشاء الادارة المدنية المسؤولة عن بعض الخدمات حتى يتسنى للادارة العسكرية تنفيذ وتطبيق هذه السياسات بسهولة ويسر.

قامت اسرائيل لتحقيق هذه الاهداف بحملة واسعة ومنظمة لمصادرة الاراضي وفرض الضرائب وتدمير الزراعة الوطنية وتحويل الطاقة البشرية الى عمالة رخيصة وغير مؤهلة وبشروط تمييزيه اقرب الى العنصرية، وتركيز نشاطها في قطاعات البناء وجني الثمار وبعض الصناعات الخفيفة التي تحتاج الى جهد عضلي خاص(4). وسيطرت اسرائيل على التجارة الداخلية والخارجية بالكامل وسيطرت على حركة السلع والعمالة والطرق والموانى والحدود وركزت على السيطرة الكاملة والتحكم الكامل بشبكة المياه ومصادرها ومنعت تطوير اية صناعات مهما كانت صغيرة ومتواضعة يمكنها منافسة البضائع الاسرائيلية وقضت على اية امكانية حقيقية لاية هوامش فعلية من التطور المستقل، ومع تصاعد مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال زجت اسرائيل بعشرات الاف الشباب الفلسطيني في السجون وحرمتهم من فرص التعليم وعطلت طاقاتهم وبدأت بفرض العقوبات الجماعية على السكان بما في ذلك الابعاد وهدم المنازل والاعتقالات الادارية وفرض منع التجول وفرض الضرائب العقابية وهي سياسات تؤدي الى الافقار المباشر والحرمان الناتج عن غياب الفرص وتعطيل الطاقات او شلها بالكامل، ومنذ منتصف السبعينات بدأت اسرائيل بتكثيف النشاط الاستيطاني بشكل لم يسبق له مثيل وضاعفت من مصادرة الاراضي وشددت من اجراءات الالحاق والقمع والمطاردة لكافة عناصر الحركة الوطنية. لم تقتصر معاناة الشعب الفلسطيني على الاراضي الفلسطينية بل لقد طالت هذه المعاناة الجزء المتواجد في الشتات. أتخذت المعاناة الفلسطينية في الشتات اشكالا لا تقل قسوة عن معاناة اشقائهم في فلسطين، وقد دفع الشعب الفلسطيني ثمنا باهظا للحرب الاهلية في لبنان واحداث ايلول

70 في الاردن، وتعرض لسياسات التميز والقمع والملاحقة والسجون لمجرد المجاهرة بهويته الوطنية ناهيك عن حقه في مقاومة الاحتلال المسؤول عن معاناته لما يزيد عن خمسين عاما متواصلة .

من المؤسف حقا ان المعطيات الاقتصادية المتوفرة بين ايدينا للفترة الممتدة بين العام 1967 (عام الاحتلال) ونهاية الثمانينات حول تأثير السياسات الاسرائيلية على معدلات وانواع واشكال الفقر في الاراضي الفلسطينية ليست كافية ولا واضحة ولا شاملة، وهي لا تعطي صورة حقيقية عن الاخطار الذي نتجت عن جملة هذه السياسات، وهناك اعتقاد لدى بعض الباحثين الاقتصاديين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين بان عدم توفر مثل هذه المعطيات ربما يعود لعدم وجود ظاهرة الفقر بمعدلات تفوق الحدود الطبيعية بالمقارنة مع دول الجوار العربي. ان دراستنا هذه لا تتفق مع هذا الرأي ونرى بان عدم توفر المعطيات والتحكم بها من قبل المصادر الاسرائيلية ليس مؤشرا كافيا للوصول الى هذا الحكم وبرأينا فان السياسات الاسرائيلية قد ادت الى حالة من الافقار بمصادرة الاراضي والحرمان من المياه بالكميات والاسعار المناسبة وشلت القطاع الزراعي ودمرت امكانيات تطوره اللاحق وحرمت مئات الاف من الفلسطينيين من مصادر عيشهم الرئيسية كذلك فان منع تطور الصناعة الفلسطينية الا في الحدود المريحة لاتسياب حركة البضائع الاسرائيلية والتحكم بالمواد الاولية الخاصة بهذه الصناعة قد قلصت الى حد كبير من القدرة الاسيتعابية للعمالة ومنعت تطويرها وتحويلها الى عمالة مدربة ومؤهلة، كما ان انخفاض معدلات التكوين الرأسمالي للصناعة الوطنية قد حد ليس فقط من القدرة على المنافسة بل وابقى المنتج الفلسطيني خارج دائرة الجودة المطلوبة والمنافسة او على تخومها في احسن الاحوال وتحول صغار الفلاحين وجزء كبير من الفلاحين المتوسطين الى عمال اجراء غير مؤهلين في سوادهم الاعظم في ظروف وشروط بائسة للعمل وهي كلها ظروف وعوامل تؤدي بالضرورة الى الافقارالعام لكن الذي جرى بالفعل هو ان الفقر لم يظهر على سطح المجتمع ولم تتحدد ملامحه بصورة واضحة على الخارطة الاقتصادية والاجتماعية للاسباب التالية:

1 – عدم وجود مؤسسات وطنية مستقلة وفعالة معنية بمتابعة ظاهرة الفقر في اطار متابعة ومراقبة جملة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين حتى النصف الثاني من عقد الثمانينات.

2 – لم تكن هناك اهتمامات دولية او اقليمية بمظاهر الفقر في ذلك الوقت الى درجة المتابعة المباشرة لها وكانت المفاهيم السائدة في حينه عن ظاهرة الفقر في الادب الاقفتصادي تميل الى اعتباره ظاهرة يمكن حلها عبر النمو الاقتصادي الذي يؤدي بدوره الى زيادة الدخل وبهذا المعنى فان الظاهرة لم تحظى بالاهتمام الكافي من هذه الزاوية بالذات.

3 – من المؤكد وتأسيسا على ما ذكر اعلاه ان قياس درجة حدة الفقر كانت تفتقر للادوات القادرة على هذا القياس من جهة كما ان عدم تفاقم الظاهرة الى معدلات حادة قد ادى الى التغاضي من متابعتها بصورة مثابرة.

4 – ان وجود ما يزيد عن نصف مليون فلسطيني في بلدان الخليج العربي يعملون بصورة مستقرة نسبيا قد وفر فرصة كبيرة خصوصا بعد القفزات التي شهدتها اسعار النفط وما ادت اليه في زيادات انفجارية في النمو الاقتصادي لدى هذه البلدان للافادة من هذا الوضع الجديد بزيادة التحويلات من العاملين بهذه البلدان الى فلسطين والتي بلغت ما يقارب المليار دولار سنويا، ووصلت الى مليار ونصف المليار في بعض سنوات الثمانينات، ان الانتظام في هذه التحويلات والذي كان يعكس حالة النمو الاقتصادي في الخليج والاستقرار النسبي الذي كان يتسم به الوجود الفلسطيني فيها ولفترة اكثر من خمسة عشر سنة متواصلة قد عوض المجتمع الفلسطيني بالحدود النسبية عن ما ترتب على السياسات الاسرائيلية في نتائج اقتصادية واجتماعية. ان هذه النتائج كانت ستؤدي الى تفاقم خطير في حالة الافقار للمجتمع الفلسطيني لولا حالة التعويض التي مثلتها تلك التجويلات خصوصا وان الاقتصاد الاسرائيلي نفسه قد شهد اخطر ازماته خلال هذه الفترة بالذات وحيث وصل التضخم فيه الى معدلات قياسية .

5 – ضخت منظمة التحرير الفلسطينية منذ منتصف السبعينات (بعد ازدياد مواردها بصورة كبيرة وبمقاييس تفوق امكانيات اية حركة للتحرر الوطني القادمة اساسا من دول الخليج سواء عبر المساعدات الرسمية او الشعبية والاقتطاعات التي كانت تحصل عليها المنظمة من الفلسطينيين العاملين هناك) وكذلك فصائل العمل الوطني عموما اموالا طائلة لدعم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وعبر وسائل وطرائق شتى. وبالرغم من كل ما يمكن ان يوجه للمنظمة من انتقادات حول وسائل هذا الدعم ومظاهر الفساد الذي رافقته احيانا ولسياساتها المالية ووسائل الضبط والرقابة عليها الا ان المنظمة بالرغم من ذلك كله قد قامت بدور هام في الابقاء على حالة من تدفق لرؤوس الاموال الى المناطق الفلسطينية المحتلة وهكذا فان تدفق الدعم الذي كانت تقدمه منظمة التحرير الفلسطينية الى الاراضي الفلسطينية قد خفف في معاناة الشعب الفلسطيني وخصوصا القطاع السياسي النشط وعوض الى هذه الدرجة او تلك وبهذا القدر او ذاك من نتائج السياسات والاجراءات الاسرائيلية.

6 – ان حاجة سوق العمل الاسرائيلي في ظل محاولات التوسع الكبير وفي ظل تحولاته النوعية نحو بعض القطاعات الجديدة للتكيف مع المسار العالمي للتطوير الاقتصادي وخصوصا التحول باتجاه الصناعات

الالكترونية والدقيقة وعالية التسليح التكنولوجي وبالتالي التعويض من سحب اعداد متزايدة في العمال الاسرائيليين في سوق العمل التقليدي باتجاه القطاعات الجديدة واحلال العمالة الفلسطينية بدلا منها قد ادى الى زيادة عدد العمال الفلسطينيين بصورة كبيرة حتى وصل الى ما يزيد عن 130 الف عامل فلسطيني. وصل العائد على الاقتصاد الفلسطيني منها قرابة ال 750 مليون دولار سنويا، وعلى الرغم من الاجحاف الذي لحق بالعمال الفلسطينيين جراء سياسة الاجور التمييزية والعمل في ظروف وشروط قاسية وبالرغم من حرمان الجزء الاكبر من العمال الفلسطينيين من فرص التدريب والتأهيل بسبب تركيز العمالة على القطاعات التي تحتاج الى العمل اليدوي المكثف وبالرغم من الارباح الطائلة التي جناها الاقتصاد الاسرائيلي من وراء الاستغلال المضاعف الذي كانت تمارسه اسرائيل على العامل الفلسطيني والاستقطاعات التي كانت تفرضها عليه الا ان عائد العمل من سوق العمل الاسرائيلي قد لعب دورا معينا في التخفيف من المعاناة التي لحقت بالفلسطينيين جراء تحويل اعداد متزايدة من صغار ومتوسطي الفلاحين الى عمال اجراء في سوق العمل الاسرائيلي، وذلك في ضوء الحصار والقيود التي فرضت على القطاع الزراعي في فلسطين وفي ضوء عدم توفير اية مقومات لتطويره ومنافسته للمتجات الاسرائيلية. كما ان حرمان العمالة الفلسطينية من فرص منظمة للتدريب والتأهيل لم يلغ بطبيعة الحال اكتساب بعض المهارات من العمل في القطاعات المشار اليها بسبب الفوارق في مستويات التطور بين القطاعات الاسرائيلية والقطاعات الفلسطينية المناظرة. مما ادى بصورة غير مباشرة الى استفادة القطاعات الفلسطينية عن بعض مزايا التطور والتنظيم الذي تم نقلها كخبرات مكتسبة تم الاستفادة منها في مراحل لاحقة.

7 – كما يسجل بهذا الصدد ان الاهتمام الغربي بالاراضي الفلسطينية قد بدء يتزايد منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وربما ان هذا الاهتمام قد ترافق مع تحولات هامة وكبيرة في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة وفي وسائل وطرق العمل السياسي والكفاحي فيها، وذلك عبر الانتقال من الوسائل التقليدية للمقاومة الى الاهتمام المتزايد بنشاط منظمات المجتمع المدني والذي ادى بدوره الى انتشار واسع للمؤسسات الاهلية والمنظمات غير الحكومية والتي تسعى اليها وتدعمها التوجهات الدولية والغربية، وحيث ان جزءا هاما في هذه المنظمات قد بدء بتركيز نشاطاته في الاوجه التنموية المتنوعة كالسياسية والثقافية والاجتماعية بما في ذلك الجانب الاقتصادي المباشر لهذه النشاطات على محدودتها النسبية، وهذا امر ادى بدوره الى التخفيف عن عبئ السياسات والاجراءات الاسرائيلية من جهة وزيادة الاهتمام الدولي والغربي بهذه المنظمات وزيادة دورها النسبي في تنظيم المجتمع الفلسطيني من جهة اخرى .

وهكذا فان هذه العناصر او العوامل السبعة واخرى كثيرة يمكن اعتبارها فرعية او ثانوية قد تظافرت لتشكل في مجملها وفي تفاعل وتأثير متبادل فيما بينها عقبة في طريق انتشار نطاق ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني للفترة التي غطتها بدليل ان غياب بعضها واختفاء او اضمحلال تأثيرها المباشر قد ادى بصورة مباشرة وتكاد تكون تلقائية الى بدء انتشار مظاهر الفقر في المجتمع الفلسطيني، وبدء الاهتمام المحلي والاقليمي والدولي بهذه الظاهرة والخطر الذي تشكله على البدء او المباشرة باية عملية سلام محتملة.

وحسب معطيات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني فان الاوضاع المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة ابان هذه المرحلة كانت تتشابه وتتقارب مع الاوضاع المعيشية السائدة في بلدان المحيط العربي حيث اتسع نطاق التعليم الاساسي وتحسنت بعض المؤشرات التي تصلح كمقياس عام للتعرف على حالة الفقر بما في ذلك وفيات الرضع التي انخفضت في المناطق الفلسطينية بين الاعوام 1965 وعام 1994 الى ما يزيد عن النصف وازدادت مكافحة الامية والاقبال على التعليم بين السكان بنسبة 30% عام 1970 وبنسة 54% عام 1992(4).

رابعا – حرب الخليج مرحلة فاصلة في تعمق ظاهرة الفقر في فلسطين

كانت الاوساط الدولية قد بدأت تظهر اهتماما بازدياد مؤشرات بعض مظاهر الفقر في الاراضي الفلسطينية في النصف الثاني من الثمانينات واصبحت تتلمس هذه المظاهر اثر اندلاع احداث الانتفاضة الوطنية الاولى في العام 1987.

بالرغم من الطابع السلمي للانتفاضة الوطنية وبالرغم من الشعارات الناظمة لهذه الانتفاضة قد تركزت في نيل الحرية والاستقلال وبالرغم من الطابع الشعبي العارم لها الا ان ردة الفعل الاسرائيلية عليها كانت عنيفة وقمعية وتتسم بالقساوة، وقد اعتمدت اسرائيل بصورة رسمية سياسة العقوبات الجماعية بما في ذلك فرض الحصار والاغلاقات الجزئية وفرض منع التجول على بعض المناطق والتجمعات، وتطورت وسائل العقاب الجماعي الى فرض الضرائب العقابية وملاحقة التجار وزج عشرات الالاف من المواطنين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية والبدء بتطبيق سياسة عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض وخصوصا عزل القدس عن الضفة الغربية وعزل قطاع غزة عن المناطق الاخرى، وفي مواجهة هذه السياسة ابتكرت الانتفاضة الوطنية اشكالا ابداعية في التنظيم الشعبي للتكافل الاجتماعي وبالرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت حتى ذلك الوقت ما تزال قادرة على دعم واسناد المناطق الفلسطينية وبالرغم من ان

تحويلات العاملين الفلسطينيين من الخارج كانت ما تزال حول معدلها المعتاد الا ان الاوساط الاقتصادية الفلسطينية والاجنبية بدأت بتسجيل حالات من الطلب المتزايد على المساعدات الاجتماعية وهو امر لا بد وانه كان يعكس ازدياد حالات الفقر وازدياد مظاهرة وبدء انتشاره على نطاق واسع. (كما جاء في تقرير الفقر 89 صفحة 9).

الا ان هذه الصورة بمجملها لم تكن الا بداية انتشار مظاهر الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع ما افضت اليه الامور ابان وما بعد حرب الخليج في العام 1991، حيث قامت اسرائيل باغلاق تام وكامل لكافة الاراضي الفلسطينية لفترة متواصلة زادت على واحد واربعين يوما* وتدهورت بشكل كبير وخطير تحويلات العاملين الفلسطينيين من منطقة الخليج وفقد مئات الاف الفلسطينيين مصدر الرزق في الكويت وبعض البلدان الخليجية الاخرى وعاد قسم منهم الى الاراضي الفلسطينية ليجد نفسه بدون عمل وغير قادر على توفير مصدر جديد بسبب انعدام او ضعف البيئة الاستثمارية في ضوء الاجراءات الاسرائيلية حتى ان جزءا منهم قد عاد بدون الحصول على تعويضاته وحقوقه الفردية المترتبة على سني خدمته وعمله وبدون اية ضمانات او حمايات اجتماعية من أي نوع كان. وبسبب موقف منظمة التحرير الفلسطينية او ما فسر على انه موقف مؤيد للعراق في غزوه للكويت فقد تراجعت بشكل كبير وفجائي الموارد التي كانت تتحصل عليها المنظمة مما جعل من استمرار الاسناد والدعم الذي كانت تقدمه الى المناطق الفلسطينية امرا متعذرا وكاد يصبح مستحيلا في السنوات اللاحقة. (كما ورد في نفس التقرير صفحة 14) وبدأ الاقتصاد الفلسطيني يدخل في دوره اقتصادية اتسمت بالتراجع العام وبدأت مظاهر الفقر بالازدياد بصورة ملحوظة وبدأت تتحول من مظاهر فرعية او ثانوية او جزئية الى مظاهر اكثر اتساعاتا وعمقا وشمولا، ومع بدء اسرائيل بتطبيق نظام الحصول على تصريح امني مسبق للعمل في سوقها تفاقمت معدلات البطالة واستنفذت اعداد متزايدة من العمال ادخاراتها وبدأ جزء منهم بالانضمام الى جيش الفقراء واصبحت لقمة العيش لعشرات الاف الفلسطينيين رهينة في ايدي الاوساط الامنية الاسرائيلية وتحول العمل في اسرائيل الى عمل جزئي محفوف بالمخاطر وليس له طابع منتظم واصبحت الحواجز العسكرية تنكل بالعمال الذين كانوا يحاولون الوصول الى سوق العمل بدون تصاريح تحت ضغط الحاجة الماسة والعوز الحقيقي.

* ورد في منشورات وزراة العمل حول الحصار آيار 2000 صفحة 5 أن الاغلاقات قد بلغت 7 ايام في عام 1988 و15 يوم في عام 1990 و28 يوم عام 1992 و54 يوم عام 1993.

خامسا – اتفاقيات اوسلو واتساع دائرة الفقر

بالرغم من اجواء التفاؤل التي اشيعت في ضوء التوقيع على اتفاقية اعلان المبادئ وبالرغم من ما مثله قيام السلطة الوطنية من اهمية سياسية وبدء هذه السلطة بممارسة السيادة على بعض مظاهر الحياة الاقتصادية الا ان الحكومة الاسرائيلية امعنت في اتباع سياسة الاغلاق والحصار للاراضي الفلسطينية – خصوصا في العامين 1996 –1997* والتي تعكس الاصرار على ابقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة الاهداف المباشرة وغير المباشرة للاحتلال الاسرائيلي والتنصل بكل الوسائل من تطبيق اتفاقية باريس(5)، (على الرغم من الاجحاف الشديد الذي تضمنته هذه الاتفاقية)، ويبدو ان اسرائيل قد استهدفت منها استخدام الاراضي الفلسطينية كجسر لتمددها في المنطقة العربية اكثر مما استهدفت اعطاء هوامش حقيقية للاقتصاد الفلسطيني، واستطاعت عبر ممارستها العملية ان تجير هذه الاتفاقية لمصالحها الخاصة استنادا الى منطق التوازن وارادة القوة، حيث لم تتراجع باية صورة جوهرية درجة الاخضاع والتبعية في أي من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، بل يمكن القول وباطمئنان بان بعض المظاهر قد عززت هذه التبعية عبر اليات جديدة كالارتهان المالي وحركة الصادرات والواردات، حيث ان فلسطين ما زالت تعتمد بدرجة تزيد عن 90% من وارداتها على السوق الاسرائيلي او عبره، (علما بان اسرائيل لا تملك اية مزايا نسبية فيها وهي بضائع ليست اسرائيلية المنشأ) لقد ماطلت اسرائيل لعدة سنوات لتشغيل المطار ووضعت من القيود على تشغيله ما يفوق الاجراءات التي تتبعها عند شحن البضائع الفلسطينية من موانئها ومطاراتها وعطلت وبشكل مباشر بناء الميناء واستمرت بالتحكم بمصادر المياه والطاقة وشروط وقيود تعجيزية لحركة السلع، وكذلك عطلت اجراءات انشاء المدن الصناعية وعملت كل ما في وسعها لنفي مبدأ الوحدة الجغرافية للاراضي الفلسطينية .

وفي الوقت الذي قبلت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية اعتبار الاراضي الفلسطينية وحدة جمركية واحدة مع اسرائيل، ومنطقة تجارة حره مشتركة معها، الا ان اسرائيل حولت قبول السلطة الى قيد عليها وتم تطبيق هذا المبدأ من جانب واحد واستمرت بعزل المناطق عن بعضها وابقت على تحكمها بشروط حصول المستثمرين على تصاريح الزيارة والاقامة، ادت هذه السياسات الى تراجعات كبيرة في معظم المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية فقد هبط الدخل السنوي للفرد من 2500 دولار كمعدل عام بين 1985 – 1993 الى 1200 دولار في الضفة الغربية واقل من 1000 دولار في قطاع غزة في عام 1998، ووصلت البطالة الى

* بلغ عدد ايام الاغلاق 76 يوم عام 1994 و66 يوم عام 1995 و99 يوم عام 1996 وتم اعتقال 17.000 عامل كما ورد في تقرير الوزراة سابق الذكر.

ما يزيد عن 25% في الاراضي الفلسطينية، وتراجع الناتج القومي الاجمالي الى 7، 19% في نفس الفترة، وتشير المعطيات المتوفرة للفترة الممتدة بين عام 1994 -1997 الى تراجع مساهمة القطاعات الرئيسية كالصناعة والزراعة، فقد تراجعت مساهمة القطاع الصناعي من 10/2% الى 8/2% وتراجع قطاع الزراعة من 28% الى 13 %، بلغت ايام الاغلاق للفترة المشار اليها مدة 393 يوما أي ما نسبته 35.4% من مجموع ايام العمل في الفترة المشار اليها، والخسارة قدرت بـ 2358 مليون دولار وهو ما يزيد عن مجموع ما قدمته الدول المانحة طوال الفترة، كما هبطت الصادرات الفلسطينية الى 300 مليون دولار عام 96 – 97، بعد ما كانت قد بلغت 500 مليون دولار عام 92 – 93، وارتفع حجم الواردات الفلسطينية من 101 مليار دولار الى 2.6 مليار دولار، مما ادى الى اختلال كبير ونوعي في الميزان التجاري وشهدت الاراضي الفلسطينية انحدارات خطيرة في مستويات المعيشية فقد تراجع معدل الاجور من 570 دولار الى 355 دولار وهو ما يقل عن قدرة العامل الفلسطيني على تغطية الحاجات الاساسية (الطعام والمسكن والملبس والحد الادنى من الخدمات الضرورية)، ولم يعد الاجر الشهري يغطي اكثر من 65% من هذه الحاجات ودخلت اعداد متزايدة الى ما دون خط الفقر المدقع حسب تقرير مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة الصادر في 1998/4/15 (6).

وكان من النتائج المباشرة ان وصلت الخسائر المتراكمة المترتبة على الاغلاقات بين الاعوام 93 – 97 اكثر من 3 مليار دولار بسبب تعطيل العمال الفلسطينيين وحرمانهم المباشر من مصدر رزقهم الوحيد في العمل في اسرائيل. عدا عن الخسائر التي ترتبت على التمييز الفظ في الاجور حيث ان معدل الاجر اليومي للعامل الفلسطيني في سوق العمل الاسرائيلي هو 85 شيكل وهو ما يعادل 25% من معدل اجر العامل الاسرائيلي، في الوقت الذي لا تبلغ اسعار السلع الاساسية ولا تبرر هذا الفارق الهائل، ومن المؤسف ان اتفاقية باريس قد تضمنت الموافقة على ربط الاسعار في الوقت الذي لم يتم سد الفجوة في المعدل السنوي لدخل الفرد اللذي يصل الى 16 الف دولار للفرد في اسرائيل في حين تراجع مستوى دخل الفرد الى 1200 دولار فقط في الاراضي الفلسطينية.

ان سياسة الاجحاف هنا لا تساويها او توازيها أي سياسة في العالم، اذ ان العائلة الفلسطينية تستهلك حاجاتها الاساسية محسوبة على دخل لا يزيد عن 9% من الدخل المقابل مهما كان هناك من اختلافات في معدلات الاعالة والسياسة الضريبية.

سادسا – الفقر في فلسطين – السمات والخصائص

من المعروف ان منظري الاقتصاد في الغرب الرأسمالي قد اعتبروا نجاح مشروع مارشال لاعادة بناء اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية مؤشرا رئيسيا وهاما على مدى اهمية عنصر النمو الاقتصادي في حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وان التوظيفات العملاقة كفيله باحداث مثل هذا النمو، واعتبرت الاوساط الاكاديمية والرسمية ان مدخل النمو هو المدخل المناسب للتصدي لمشكلة الفقر والبطالة وغيرها من التهديدات الاجتماعية التي كانت تواجه البلدان الغربية بعيد الحرب، لكن الوقائع اللاحقة لم تستطيع اثبات صحة هذا التوجه النظري وقد تبين من خلال الدراسات التي صدرت عن الامم المتحدة (UNDP) وكذلك المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ان النمو الاقتصادي بحد ذاته يمكن ان يكون سببا لمكافحة الفقر ولكن يمكن ان يكون سببا اضافيا لتزايدة، ان الامر هنا يتعلق بالسياسات الاقتصادية المتبعة وبدرجة الحساسية التي تتضمنها هذه السياسات الاقتصادية اتجاه المشكلات الاجتماعية وهو امر منوط بالاساس بنمط النظام السياسي ومستوى تطور وفعل المجتمع المدني وخصوصا الحركة النقابية ودرجة تنظيمها وقوتها، ذاك ان توزيع واعادة توزيع الدخل القومي مسألة تتعلق بالقوانين السائدة من جهة وبالتوازن السياسي والاجتماعي من جهة اخرى وهناك ايضا العديد من الوسائل التي من شانها اضفاء هذا القدر او ذاك من التوجه الاجتماعي للسياسة الاقتصادية بما في ذلك السياسة الضريبية ونظام الدعم والحماية الاجتماعية التي بموجبها يمكن الحفاظ على حدود معينة من توفير مقومات المعيشة الضرورية من عدمها وذلك حسب المستوى الثقافي ومستوى نضج العلاقات الاجتماعية .

ان التركيز على مبدأ النمو بمعزل عن مبدأ السياسة الاجتماعية يمكن ان يؤدي الى زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي ويفاقم من المشكلات الاجتماعية وقد تؤدي الدوره الاقتصادية للنمو نفسه الى ازمات ذات الطابع الدوري المعتاد وقد يترتب عليها زيادة العبء المعيشي على فئات دون غيرها وهذا هو واقع الحال في البلدان النامية عموما، ولهذا بالذات فان النمو الاقتصادي بحد ذاته ليس مدخلا كافيا او مؤكدا للتصدي لمشكلة الفقر وهذا ما يفسر بدء مؤسسة الدولة في البلدان النامية في تحمل درجة معينة من المسؤولية الاجتماعية خصوصا اذا ما عرفنا ان العلاقات القانونية في هذه البلدان قلما تلزم القطاع الخاص بتحمل جزء من هذه الاعباء، وقد ركزت معظم بلدان العالم النامي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات على هذه المسؤولية في مجالات التعليم والصحة والاسكان، ولكن وبسبب ارتفاع الكلفة الاقتصادية لهذا الدور الذي انيط بالدولة من حيث التأثير على حجم الاتفاق وضغط الموارد فقد بدأت المدرسة الليبرالية الجديدة تطالب منذ ان تسلمت السلطة في بعض البلدان الرأسمالية الغربية وما نتج عن ذلك من زيادة تأثيرها على

المؤسسات المالية الدولية ... بدأت تطالب بتخلي الدولة في البلدان النامية عن هذا الدور وبدأت تنظر لمثل هذا التوجه عبر سياسات ما يسمى بالاصلاح الهيكلي الذي هو الوجه الاخر المعاكس والمضاد لتوفير الحاجات الاساسية، وقد تجلت هذه السياسة في ممارسات واجراءات منظمات التمويل الدولي باشتراط تقديم المساعدات والقروض بدرجة تبني الدولة في البلدان النامية لمُفهوم الاصلاح الهيكلي، والذي يعني في السياسة الاقتصادية رفع الدعم عن السلع وتقليص مستويات الحماية الاجتماعية وتحرير الاسعار وتعويم العملية الوطنية واعادة اعتماد مؤشرات النمو الاقتصادي التقليدية من ظروف جديدة تتسم بالمزيد من الحرمان وتعمق اللامساواة وزيادة حدة الاستقطابات الاجتماعية وتعمق سياسات التمييز بين المناطق والفئات والقطاعات الامر الذي ادى الى تفاقم معدلات الفقر والبطالة في معظم البلدان النامية، واستطاعت البلدان الرأسمالية المتطورة ان تحول الى هذه البلدان العبء الاكبر من فاتورة الازمات الدولية كأزمة الطاقة والمواد الاولية والتضخم والازمة النقدية.

ان فشل المدرسة الليبرالية الجديدة في التصدي للمشكلات المطروحة على البلدان النامية قد اجبر مؤسسات التمويل الدولي الى هذه الدرجة او تلك وكذلك منظمة الامم المتحدة ووكالات التنمية الدولية الى تقديم حلول توفيقية بين مفهوم الاصلاح الهيكلي ومفهوم توفير الحاجات الاساسية بما يحقق درجة معقولة من النمو الاقتصادي بمؤشراته التقليدية ويحافظ على درجة معينة من التوجه الاجتماعي، وهو ما مهد لظهور مفهوم التنمية البشرية المستدامة التي ترتكز في جوهرها على الانسان باعتباره محور التنمية وهدفها واداتها في الوقت نفسه، واتسعت بموجب هذا المفهوم الجديد دائرة الحقوق واصبحت تتضمن جملة من الابعاد السياسية والثقافية والخدماتية، بحيث لم يعد الفقر مجرد كمية من الدخل ولم يعد ايضا يقتصر عند تخوم الحاجات الاساسية الضرورية او عند محيط سلة الغذاء، بل اصبح يقاس بالتلازم مع درجة التحصل على هذه الحقوق ورفع مستوى القدرات والتمكين للفقراء وفق سياسات منهجية متعددة التوجهات والاغراض طبقا واعتمادا على تعدد اسباب الفقر من جهة وتعدد الحقوق والمترتبات التي باتت مطلوبة للحكم على النجاح او عدمه في مكافحة الفقر ومحاربة اخطاره من جهة اخرى.

كما وصلت بعض المطالبات الحديثة التي تستند الى مفهوم التنمية البشرية الى المطالب بالقضاء التام على الفقر المدقع وتقليص الفجوة ومحاصرة حدة الاستقطاب الاجتماعي كمدخل ضروري لتحقيق اهداف النجاح في محاصرة الفقر.

لقد اثرنا سرد هذه التطورات النظرية في الممارسة الاقتصادية والاجتماعية حتى يتسنى لنا من خلاله التعرف على خصوصية الفقر وسماته الرئيسية في فلسطين... التعرف على علاقة تطور مفاهيم الفقر

بالاساليب الناجعة لمواجهتة. فالفقر في فلسطين، من حيث الخصائص والسمات هو الابن الشرعي والنتاج الطبيعي لخصائص الاقتصاد الفلسطيني وظروف تطور المجتمع الفلسطيني، فقد حرم هذا الاقتصاد من فرصة النمو الطبيعي المستقل ولم تتح الظروف والاحداث السياسية التي مر بها له القدرة على البناء او اعادة البناء بشروط طبيعية ولعل ابرز ما ميز هذا الوضع هو غياب مؤسسة الدولة وغياب الوحدة الجغرافية النابعة من متطلبات التطوير الداخلي، ولم يقتصر الامر عند هذا الحد فقد جرد المجتمع الفلسطيني من الموارد التي يتمتع بها أي اقتصاد اخر وتعرض للتدمير المنهجي المنظم وادخل لفترات طويلة عنوة وبوسائل العنف والقوة في دائرة مغلقة ومحاصرة بمجرد اتاحة اول فرصة له لالتقاط الانفاس، وكانت المخططات الاسرائيلية على الدوام تتعمد هذه السياسة حتى وصل هذا الاقتصاد الى ما يمكن اعتباره دوره الاقتصاد الحربي، بكل خصائصه وسماته المميزة، ولعل اهم ما يميز الوصول به الى هذه الدرجة وهذا الواقع نمط الاداء الذي نلحظة في الظروف الراهنة والذي يتمثل اساسا باليات وقف التدهور وتحييد الاثار واعتماد المدخل الاغاثي والسياسات الطارئة وغيرها من المظاهر والخصائص المميزة لحالة الصراع القائم في فلسطين.

ويعتبر مفهوم الهشاشة مفهوما محوريا لفهم مشكلة الفقر في فلسطين، والهشاشة في ابسط تعريف لها هي الضعف والانكشاف امام الصدمات والمخاطر الخارجية، بما فيها عوامل التحكم ووسائل الاخضاع القصرية (والقانونية)، ومفهوم الهشاشة في الواقع الفلسطيني هو مفهوم شامل يطال الصورة الكلية للاقتصاد الوطني تماما كما يطال الصورة الجزئية والقطاعية، وهو شامل لانه يطال ايضا ويلامس المصالح الشاملة والجزئية للجزء الاكبر من الجمهور الفلسطيني والفئات والطبقات الاجتماعية، وهو شامل بما ينطوي عليه من اثار مترتبة ومؤشرات جوهرية، ويعكس مفهوم الهشاشة هذه المحورية في واقع الاقتصاد الفلسطيني من خلال المفاصل التالية:

1 – يعد الاقتصاد الفلسطيني بكل المقاييس والمؤشرات اقتصادا تابعا بكل ما في الكلمة من جوهر ومضمون، اذ ان الاقتصاد الاسرائيلي يتحكم بكامل الدورة الاقتصادية الفلسطينية ان كان لجهة المواد الاولية او حركة السلع والتجارة الداخلية والخارجية، او كان لجهة التحكم بالموارد وسوق العمل والرساميل.

2 – ان خدمات البنية التحتية في فلسطين والخدمات المساعدة لها تقع هي ايضا والى درجة كبيرة تحت نطاق التحكم والسيطرة الاسرائيلية بما في ذلك شبكات الطرق والاتصالات والمواصلات والمياه والكهرباء سواء عبر الوسائل القصرية والامنية والعسكرية او عبر الادارة اليومية العادية للبنى المشتركة، بما في ذلك البنى المشتركة مع المستوطنات.

3 – ارتهان ما يزيد عن 130 الف عامل فلسطيني لسوق العمل الاسرائيلي بما في ذلك العاملين في المستوطنات، والتحكم بمصدر الرزق الوحيد الذي يمثله السوق الاسرائيلي لهؤلاء العمال.

4 – الهشاشة التي تتعلق بانواع مختلفة من التمييز ان كان على مستوى الاجور او على مستوى النوع الاجتماعي، والتي تتكامل مع الهشاشة التي يتسم بها الواقع الفلسطيني من فوارق نسبية كبيرة بين المدينة والريف والمخيم، وبين المناطق وفي الاجور وفي حزمة اخرى من الفوارق.

5 – الهشاشة التي تتعلق بانعدام او ضعف الحمايات الاجتماعية في فلسطين والتي لا يمكن بموجبها التصدي او التكيف او التعامل المرن مع الصدمات الخارجية واثارها المباشرة، وانعدام الفرصة الحقيقة للتعامل مع اثارها المتوسطة والبعيدة، بما في ذلك الصناديق الخاصة بالبطالة (والتي هي آفه اجتماعية ملازمة ومزمنه) او أي نوع من التأمينات الصحية الفعالة وصناديق التقاعد الاجتماعي، ورعاية الاسر والمسنين وغيرها من اشكال الحماية الاجتماعية.

6 – واخيرا وليس اخرا الهشاشة التي تتعلق بالتشوهات الهيكلية المروثة في الاقتصاد الفلسطيني، وعدم القدرة على تجاوز التشوهات الحادة منها على الاقل بسبب ما نقترح تسميته غياب الفرصة التنموية، بما في ذلك التشوهات واختلال التوازن بين الصناعة والقطاعات الاخرى، وبين معدلات النمو السكاني والقوي الداخلة الى سوق العمل أي بين عرض العمل والطلب عليه وبين متطلبات النمو الاقتصادي والحاجة الى سد الفجوات والثغرات الاجتماعية، اضافة الى التشوهات على مستوى الاجور وعوامل الانتاج والعجوزات بانواعها المختلفة.

وهكذا فان الفقر في فلسطين هو في الجوهر موروث سياسي وهو بنيوي ومزمن ويرتبط ارتباطا وثيقا بدرجة الهشاشة والانكشاف والتشوه الهيكلي الناتج بصورة مباشرة ورئيسية عن درجة تبعيته لاقتصاد اقوى وكولونيالي من حيث الطابع ومسيطر بما لا يقاس.

ان الاقتصاد الفلسطيني لا يمكنه الخروج من دائرة الضعف والانكشاف والتأثر المباشر بالضغوطات والصدمات الخارجية الا من خلال ما اصطلحنا على تسميته بالفرصة التنموية. ومن المؤكد ان اسباب تفاقم الفقر في فلسطين اضافة الى بعده الاقتصادي وخلفيته السياسيه هو الواقع الاجتماعي وخصوصا معدلات

الخصوبة والاعالة حيث تعتبر هذه المعدلات من اعلاه في العالم حيث بلغ معدل الخصوبه الكليه في فلسطين 5.94 حسب معطيات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات الذي اجراه الاحصاء المركزي 1997.

ان غياب السلام الحقيقي الذي يكمن جوهره ليس في اعادة انتاج شروط التعبية والاخضاع او اعادة انتاج المشكلات في اطار قانوني جديد فقط وانما ما يحرر الاقتصاد الوطني من هذه الشروط تحديدا، حتى يتمكن من معالجة الاخطار والمشكلات العميقة التي ترتبت على شروط هذه التبعية وما افرزته من اشكاليات مزمنة.

ان مقياس الفقر في فلسطين هو الدخل، علما بأن الفقر يمكن قياسه بالوجه الآخر للدخل المتمثل في الانفاق ولا يعتمد مقياس القدرات بصورة مباشرة، حيث تتماهى مؤشرات القدرات الى درجة كبيرة مع مؤشرات التنمية البشرية كما جاء في مشروع الامم المتحدة الانمائي لسنة 1996، والتي تعتمد مؤشر وزن الاطفال حتى الخامسة من العمر ودرجة رعاية الولادة، ونسبة الامية بين النساء، اعتمادا على الانتشار الواسع لهذه المؤشرات الثلاث في البلدان النامية بصورة اوسع مما هي عليه في البلدان الاخرى.

يرتبط الفقر في فلسطين من حيث انواعه بعدة مؤشرات من الحرمان اهمها:

1 – الحرمان المرتبط بكبار السن (دورة الحياة) وغياب الرعاية الاجتماعية لهم، وكذلك العاجزين عن العمل او المعوقين ومخصصاتهم وفرصهم والارامل والمطلقات وغيرهم من الفئات الضعيفة.

2 – الحرمان المرتبط بنوع العمل من زاوية انخفاض الاجور او ديمومة العمل نفسه او فرصة نوع العمل من التطور والتطوير او غياب ظروف وشروط عمل ملائمة، وينتشر هذا النوع من الحرمان في المجتمع الفلسطيني بشكل واسع.

3 – الحرمان المرتبط بالاختلافات بين المناطق الجغرافية وطبيعة الاقتصاديات المحلية بما في ذلك وصول الخدمات من عدمه وبما في ذلك الحرمان المرتبط بالعمل الزراعي الموسمي في الريف وعدم انتظام الدخل المتأتي منه، وعدم القدرة على تطوير المناطق النائية والاحياء المهمشة، وتعتقد الدراسة ان معظم سكان المخيمات الفقراء ينطبق عليهم هذا النوع من الحرمان، وينتشر في صفوفهم كما ينتشر في الريف.

4 – الحرمان المرتبط بالنوع الاجتماعي يمكن اعتبار هذا الحرمان او الفقر الاكثر اثارة للاهتمام في الادب الاقتصادي الحديث بسبب خصوصية وضع المرأة في البلدان النامية بما فيها البلدان العربية ومن ضمنها فلسطين، ذلك ان المجتمع عموما لا يعترف الا جزئيا بعمل المرأة (المرأة المنخرطة في سوق العمل مباشرة) ومع ما يشوبه من تمييز ضدها على مستوى الاجور وعلى مستوى الحقوق الخاصة بها ن كما يشمل هذا الحرمان كافة التمييزات الخاصة بالانتماءات العرقية والقومية والدينية وبعض الانتماءات الطبيقية والثقافية والاجتماعية، بما يطال الخدمات والتأمينات والضمانات التي تقدم لهذه الفئات.

5 – الحرمان المرتبط بالبطالة وتقلبات سوق العمل الداخلي على حد سواء والتي يسببها الاغلاق والحصار ومايترتب على حالة الانكماش الاقتصادي، وكل ما تتخذه اسرائيل وما تتبعه من سياسات تؤدي الى تدهور مستوى المعيشة لدى الفلسطينيين (لمزيد من التفاصيل أنظر تقرير الفقر – مصدر سابق–).

الفقر في فلسطين:

الابعاد والمعدلات حتى انتفاضة الاقصى

الفقر في فلسطين:

من خلال دراسة تقرير الفقر الصادر في العام 1998 والتعمق في محتواه ومن خلال البيانات التي رصدها جهاز الاحصاء المركزي بتبين لنا ان خارطة الفقر في فلسطين كما تدل هذه البيانات وكافة المعطيات التي تضمنتها الدراسات والابحاث التي تناولت مشكلة الفقر في فلسطين انها تنطوي على الابعاد والدلالات والمعدلات التالية:

بلغ خط الفقر العادي او المتوسط في فلسطين حسب مدخل الاحتياجات الاساسية وحسب توفر حدود معينة من الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمستلزمات المنزلية 1390 شيكلا للعام 1997 بينما بلغ 1460 شيكلا في العام 1998 في حين بلغ خط الفقر المدقع الذي يقتصر كميقاس على توفر الحاجيات الاساسية من ماكل وملبس ومسكن 1140 شيكلا للعام 1997 و1195 شيكلا للعام 1998، كما تبين ايضا سعة انتشار الفقر في فلسطين انذاك حيث وصل الى 23% من السكان في الضفة الغربية والى 38% في قطاع غزة كما ان اسرتين من كل ثلاثة اسر في قطاع غزة تعاني من الفقر الشديد او المدقع أي ان نسبة الفقر المدقع تساوي ثلثي الفقراء في حين ان اسرة واحدة من كل اسرتين في الضفة الغربية تعاني في هذا الفقر الشديد.

وعندما يتعلق الامر بالمناطق الجغرافية كان وسط الضفة هو الاقل تعرضا لظاهرة الفقر اذ كانت نسبته 8% فقط بينما وصلت الى 23% في محافظة الخليل و16% في محافظات شمال الضفة كذلك فقد تبين ان القطاع يعاني من الفقر بمعدلات خرافية وصلت الى 51% بينما بلغت 31% في شمال القطاع وفي وسط المدينة، كما بين التقرير ان هناك علاقة مباشرة بين تركيب الاسرة ومستوى الفقر وان هناك علاقة بين مستوى التعليم ومستوى الفقر وهناك علاقة بين مستوى مهارة العامل وبين الفقر، وهناك علاقة ايضا بين الفقر وبين فيما اذا كان رب الاسرة رجلا ام امرأة وعلاقة اخرى بين الفقر وكبر السن وبين الفقر وتدني الاجور واخيرا هناك علاقة بين الاسرة الفقيرة وعدد المنتجين فيها.

وحتى نتبين المعالم الرئيسية لخارطة الفقر في فلسطين علينا توضيح اتجاهات تلك العلاقات والعوامل المؤثرة فيها.

ففي البعد الجغرافي يزداد الفقر في الجنوب ويقل في الشمال مع استثناء منطقة الوسط في الضفة الغربية، وينتشر الفقر في كل المناطق الفلسطينية لكنه اوسع انتشارا في المخيمات ثم الريف فالمدينة علما بان الريف يشمل على 40% من النسبة ومقابل 33% في المدن و27% في المخيمات.

يزداد الفقر لدى الاسر كبيرة العدد ويقل لدى الاسر التي يزيد عدد افرادها بين 4 – 5 افراد وبنتشر الفقر بصورة اكبر لدى الاسر التي ترأسها نساء حيث تبين المعطيات ان حوالي 9% من الاسر ترأسها نساء تصل نسبة مساهمتها من الفقر الى 30% مقابل 22% للأسر التي يرأسها رجال، (كافة هذه المعطيات وردت في تقرير الفقر 1998 صفحة 35- 36) كما تبين المعطيات ان 37% من الاسر الفقيرة التي ترأسها نساء تقع تحت خط الفقر الشديد، وبهذا الخصوص فقد بينت مسوحات استهلاك الاسرة الفلسطينية التي اجرتها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ان الاسرة الفلسطينية المكونة من 1 – 3 افراد تنفق 35% من مجموع انفاقها على الطعام بينما تنفق الاسرة المكونة من 4 – 5 افراد 37% من مجموع انفاقها على الطعام في حين تنفق الاسرة المكونة من 8 – 10 افراد ما يزيد على 40% من دخلها على الطعام وعند مقارنة الاسر الفقيرة بشكل عام مع الاسر غير الفيرة بتبين لنا ان الاولى تنفق 50.6% من دخلها على الطعام علما بان الثانية لا تنفق اكثر من 38.2% منه، وعلما بان الاسر في البلدان الصناعية تنفق ما يقارب 20% فقط في دخلها على الطعام.

كما ينخفض الفقر بارتفاع مستوى التعليم حيث ان اعلى نسبة فقر قد سجلت لدى من هم دون مستوى التعليم الابتدائي وان اقل نسبة من الفقر كانت لدى حملة الشهادات الجامعية وتشارك الغالبية العظمى في ارباب الاسر الفقيرة في القوى العاملة لكن وضعها افضل من الاسر التي لا يشارك اربابها في القوى العاملة لكن أعلى نسبة للفقر تتركز عند ارباب الاسر التي تعمل في مشاريعها الخاصة والذين يعملون فيها بدون اجر.

الفقر في فلسطين:

استفحال الظاهرة منذ اندلاع انتفاضة الاقصى حتى الآن

الفقر في فلسطين:

شهدت معدلات الفقر في فلسطين مستويات مذهلة وغير مسبوقه في احجامها وفي تعمقها وانتشارها (افقيا وعموديا) وتنامت هذه الظاهرة بوتائر متسارعة، ولم يكن العام الاول على الانتفاضة الفلسطينية يمر حتى تبين مدى التدمير والاذى الذي لحق بالاقتصاد الوطني ومدى انعكاس ذلك على معدلات واحجام وانتشار الفقر بتلك الوتائر والمستويات، بل ولم تكد تمر ثلاثة اشهر على الاجراءات الاسرائيلية حسب تقرير اعده البنك الدولي (كانون الثاني 2001 ص12) حتى بدأت وبصورة مباشرة ارتفاعات حادة في مستويات الفقر في فلسطين حيث تبين ان القيود التي فرضت على حركة تنقل الافراد وانسياب السلع منذ اواخر ايلول 2000 ومنع اكثر من 130 الف عامل من الذهاب الى اماكن عملهم في اسرائيل قد ادى الى ارتفاع حاد في مستويات الفقر وصل الى حوالي 30% من مجموع السكان، بعد مرور ثلاثة اشهر (الربع الاخير من العام 2000)، واكد التقرير ان تدني الاجور وفقدان العمل (مصدر الرزق الرئيسي) والافتقار لشبكة فعالة للحماية والامان الاجتماعي قادرة على احداث تأثير على مستويات الفقر المتفاقمة وانكماش الاقتصاد الفلسطيني في ضوء الاجراءات الاسرائيلية كلها تشكل عوامل دافعة لزيادة الفقر، وان غياب العوامل المانعة وعلى رأسها النمو الاقتصادي ستؤدي الى المزيد من التدهور وبمعدلات اكبر واخطر بما لا يقاس.

وكان جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني وفي اطار متابعته ورصده لاثر الاجراءات الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني وعلى مستويات المعيشة في فلسطين قد قام باجراء مسح للفترة الممتدة من 2001/3/10 و2001/4/5 تمخضت عنه النتائج التالية:

- 75.300 اسرة فلسطينية يساوي عدد افرادها 348.000 فرد وتبلغ بسبتها 10.7% من السكان في فلسطين قد فقدوا دخلهم بالكامل، منها 37.600 اسرة في الضفة الغربية و19.700 اسرة في قطاع غزة.

- كما فقدت 49.2% من الاسر في فلسطين نصف دخلها او اكثر بواقع 47.7% في الضفة و52.3% في قطاع غزة، وانخفض الدخل الشهري الوسيط* للاسر من 2300 شيكل الى 1200 شيكل حتى اذار 2001. وكما كان خط الفقر المكافئ في فلسطين يساوي 1622 شيكل فقد اظهرت النتائج ان 46.2% من الاسر (او ما يعادل 2.107400 فردا) تقع تحت خط الفقر وبواقع 55.7% في الضفة و81.4% في قطاع غزة، وبما يعادل 1.158.400 و 949.000 على التوالي، كما تبين ايضا ان 81% من الاسر الفلسطينية خفضت مصاريفها وان 55.4% اجلت دفع بعض الفواتير المستحقة وان 41% استخدمت مدخراتها و35.9% استدانت و18.2% باعت مصاغ الزوجة او جزء منه وان 12.1% لجأت الى زراعة الارض وتربية المواشي. كما تبين ايضا ان 57.9% من الاسر واجهت صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية وان 64.4% لم تستطع دفع تكاليف الخدمات المطلوبة كما اشارت نتائج المسح ان 46.5% من الاسر تلقت مساعدات، وان 30% لم تتلق هذه المساعدة رغم احتياجها لها علما بان 59.1% من الاسر تلقت مساعدات تقل عن 25 دولار (حوالي 100 شيكل) وان 84.6% تلقت مساعدات بقيمة 50 دولار و87.7% تلقت مساعدات بقيمة اقل من 100 دولار، وان 12.3% تلقت مساعدات زادت عن مبلغ المائة دولار، علما ان 78.7% من هذه المساعدات كانت مواد غذائية وان 20.5% كانت مبالغ نقدية وما تبقى كان على شكل ملابس وادوية وغيرها(7).

ان هذه المعدلات المرتفعة للفقر قد جاءت كنتيجة مباشرة وسريعة لما حل بالاقتصاد الفلسطيني من خراب ودمار نتيجة السياسات والاجراءات الاسرائيلية الصارمة وغير المسبوقه بما في ذلك اغلاق سوق العمل الاسرائيلي امام 131 الف عامل كانوا يعملون في هذه السوق عشية اندلاع الانتفاضة الوطنية الثانية (الاقصى)، اضافة الى بدء السلطات الاسرائيلية باجراءات مباشرة لاستبدالهم بعمال اجانب، ووضع قيود على الاستيراد تؤدي بالمستوردين الى الغائه، بما في ذلك اجراءات التفتيش والتدقيق والترخيص وغيرها وتكديس ما يصل من البضائع في المخازن وصولا الى تلفها بالكامل، ومنع وسائط النقل والشاحنات الفلسطينية من نقلها واغلاق نقاط التجارة الخارجية مع كل من مصر والاردن.

* الدخل الشهري الوسيط هو الدخل الذي تحصله نصف الأسر على الأقل منه ونصفها الآخر على أكثر منه.

لقد تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مباشرة وغير مباشرة فادحة جدا، بالمقارنة مع الخسائر التي لحقت بـه في فترات سابقة على اندلاع انتفاضة الاقصى وخلال فترة زمنية قياسية، فقد بلغت هـذه الخسـائر 4348 مليون دولار موزعة على القطاعات الاقتصادية والثروة القومية والاستثمارات والناتج القومي ودخل الفـرد والطاقة الانتاجية، والتشغيلية ومعدلات الادخار والتصدير واستهلاك الاسرة وزيادة معدلات البطالـة التـي وصلت الى نسبة 37.7% من قوة العمل الفلسطينية بالمفهوم الموسع لها وبواقع 397 الف شخص في الربع الاول من العام 2001 بعدما كان لا يتجاوز 170 الف في الربع الثالث من العام 2000، علما بان الاقتصاد الفلسطيني وحسب عدة مصادر دولية ومحلية كان في طريقة الى التعافي من اثار الحصار والاغلاق الـذي عانى منهما بين الاعوام 96 – 1998، فقد قدر جهاز الاحصاء المركزي النـاتج المحلـي الاجمـالي فـي الاراضي الفلسطينية بدون العاصمة (القدس الشرقية) 4.1 مليار دولار كان نصيب الفرد منه 1564 دولار، وقد وصل الناتج العام الى 8.3 مليار دولار وقدر الدخل القومي الاجمالي ب 5.3 مليار دولار، ووصل دخل الفرد الى 1824 دولارا. واشار تقرير جهاز الاحصاء المركزي حول الحسابات القومية ان عدد المنشـأت والمؤسسات قد وصل 68.53 مؤسسة يعمل فيها 204.320 عاملا ومستخدما في القطاع الخاص الذي حقق قيمة اضافية تساوي 1.9 مليار دولار او ما يعادل 42% من اجمالي الناتج المحلي، وكانت معظم الاوسـاط الدولية والمحلية المختصة قد قدرت ان النمو الاقتصادي في فلسطين يمكن ان يصل الى 7% خـلال العـام 2000، علما بانه قد بلغ 5% خلال العامين السابقين، وكان القطاع الخاص قد قام ببناء 4 مليون متر مربع من الابنية على سبيل المثال في نفس الفترة وتم تسجيل 1800 شركة جديدة خلال العام 1999، وبلغت قيمة الاستثمارات الخاصة الجديدة 350 مليون دولار وفرت 3500 فرصة عمل.

في التاسع والعشرين من اذار عام 2002، قامت اسرائيل باعادة احتلال الضفة الغربية ومـا رافـق هـذا الاحتلال من عمليات غير مسبوقه من حظر التجول والاغلاق ووصلت معدلات البطالة الى ما يزيـد عـن 50% وبدأت اعدادا متزايدة من الفلسطينيين يدخلون تحت خط الفقر المدقع والشقاء، وبدأت منذ الربع الثاني من العام 2002 معدلات الفقر بالتفاقم والاستفحال وقفزت هذه المعدلات خلال النصف الاول من العام الـى 55% في الضفة الغربية وما يزيد على 70% في قطاع غزة علما بان معطيات المسح الذي نفـذه جهـاز الاحصاء المركزي الفلسطيني حول اثر الاجراءات الاسرائيلية عن الاسر الفلسطينية شباط 2002 قد افـاد بان الاسر الفلسطينية فقدت حتى حينه 20% من دخلها بالكامل وان 56% من الاسر فقدت اكثر من نصف دخلها ولم تتراجع هذه المعدلات بصورة لافته وفق اخر مسح قام بها جهاز الاحصاء المركزي والذي غطى الفترة بين 2003/7/5 و2003/8/14 فقد تبين ان 71% من الاسر الفلسطينية (412.000 اسرة) انخفـض

دخلها حيث فقدت 45.4% منها (264.000 اسرة) اكثر من نصف دخلها، ووفق احتساب خط الفقر المكافئ* اشارت النتائج ان 62.3% من الاسر (1362.000 اسرة) او ما يعادل 2.456.000 فرد باتوا يعيشون تحت خط الفقر بواقع 51% من الاسر في الضفة الغربية و83% من الاسر في قطاع غـزة. وانخفـض الـدخل الشهري الوسيط للاسر من 2800 شيكل قبل الانتفاضة الى 1600 شيكل حتى حزيران 2003 حيث انخفض في الضفة الغربية من 3000 شيكل الى 2000 شيكل وانخفض في قطاع غزة من 2000 شيكل الى 1200 شيكل. وافادت النتائج ايضا ان 87.1% من الاسر في الضفة الغربية خفضت نفقاتها على الغـذاء و96.2% منها خفضت نفقاتها على الملابس في حين خفضت 95.8% من الاسر في قطاع غزة نفقاتها على الملابـس كما خفضت 97.4% من الاسر نفقاتها على الغذاء، وافادت 76% من الاسر بانها اعتمـدت علـى دخلهـا لتوفير مقومات الصمود خلال السنة الماضية على تاريخ المسح بينما لجأت 69% من الاسر الى تخفـيض النفقات و61.2% بتأجيل دفع الفواتير وافادت 18.2 و 18.1% فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة علـى التوالي بانها تستطيع الصمود للعام القادم ، وان 7.4% و10.3% من الاسر في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي تعيش حالة خطيرة من العوز وتجهل تماما ما يتعين عليها فعله لتأمين المتطلبات الاساسية.

وتتراوح قائمة الاولويات من سلم الاحتياجات للاسر الفسطينية بين الحاجة الى المال فالغذاء فالعمل فالدواء فالسكن. ولكن مشكلة الفقر في فلسطين اكثر عمقا من مؤشرات الاكل والاستهلاك حيث يورد مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة ملاحظة تراها الدراسة غاية في الاهمية وهو ان احد تقارير التنمية البشرية الحديثـة الصادرة عن الامم المتحدة اشار الى ان الفقر يتعلق ليس فقط بالمؤشرات التقليدية وانما يتعلق ايضا وكثيـرا بفقدان الحرية والتي ترتبط بنقص القدرة البشرية وتعتبر الى حد كبير رديفا للعجـز حيـث ان الاجـراءات الاسرائيلية في حظر التجول ومنع الحركة تؤدي الى عدم الوصول الى مكان العمل والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والوصول الى المياه وغيرها من الاحتياجات الاساسية.

تشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الى استمرار تراجع النشاط الاقتصادي الفلسطيني خـلال العام 2001 ممثلا بمؤشراته الكلية. ويعود ذلك الى استمرار الحصـار الاسـرائيلي واسـتمرار العـدوان الاسرائيلي الشرس على الشعب الفلسطيني واقتصاده.

* هو خط وهمي يعتبر قيمة معيارية لقياس احتياجات أسرة مكونة من أربعة أطفال وزوجين.

استمر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفلسطيني بالتراجع في العام 2001 نتيجة للحصار الاسرائيلي المفروض على الاقتصاد الفلسطيني المصحوب بعدوان عسكري شرس على الشعب الفلسطيني واقتصاده وبنيته التحتية. فقد انخفض الناتج المحلي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية بحوالي 14.2% ليصل الى 4.236.3 مليون دولار.

وكان الانخفاض في الدخل القومي الاجمالي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية، والذي يشمل صافي تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من الخارج، اكبر حتى وصل الى 17.5% بسبب التأثير المباشر والكبير للحصار على امكانية وصول العاملين الفلسطينيين الى اسواق العمل في الاقتصاد الاسرائيلي. وقد بلغ الدخل القومي الاجمالي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية حوالي 4.736.2 مليون دولار.

اما الدخل القومي المتاح الاجمالي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية فتراجع بحوالي 9.1% خلال العام 2001 وهو ما يقارب اربعة اضعاف الانخفاض الذي حصل له في العام 2000. ويؤشر ذلك على مدى التراجع في القوة الشرائية للمواطنين الفلسطينيين بسبب العدوان الاسرائيلي.

ادى تدهور الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية الى تدهور نصيب الفرد الفلسطيني من مؤشرات الاقتصاد الكلي في العام 2001. فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية بحوالي 18.1% ليصل الى 1284.1دولار.

ادت الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية التي يعيشها الشعب الفلسطيني الى تراجع الانفاق الاستهلاكي النهائي عام 2001 بحوالي 9.6% ليصل الى 5575.8 مليون دولار. موزعا بين الضفة الغربية (71%) وقطاع غزة (29%)، مما يشير الى استمرار الفجوة بين الاقليميين. شكل الانفاق الاستهلاكي النهائي للاسر المعيشية الحصة الكبرى من الانفاق الاجمالي 71.7%، وشكل الانفاق الاستهلاكي الحكومي حوالي 25% من الانفاق الاجمالي، وكان الباقي 3.3% من نصيب منتجي الخدمات الخاصة غير الهادفة للربح والتي تخدم الاسر المعيشية. ويعزى الارتفاع في حصة الانفاق الاستهلاكي الخكومي الى ارتفاع النفقات الحكومية الناجم عن تدهور الاوضاع المعيشية وانتشار البطالة والفقر.

شهدت اسعار المستهلك في الاراضي الفلسطينية ارتفاعا مقداره 5.7% خلال عام 2002 وهو اضعاف ما كان عليه عام 2001 (1.2%)، واستمر الارتفاع (حوالي 4.0%) خلال النصف الاول من عام 2003 .

ارتفعت اسعار جميع المجموعات السلعية خلال 2002، باستثناء اسعار السلع والخدمات الترفيهية التي انخفضت قليلا بحوالي 0.2%. واحتلت مجموعة النقل والاتصالات المرتبة الاولى حيث ارتفعت اسعارها بحوالي 17.4% عام 2002 وبحوالي 6.3% خلال النصف الاول من عام 2003.

بلغ معدل التضخم في الاقتصاد الاسرائيلي عام 2000 حوالي 5.67% وهو مطابق تقريبا لمستواه في الاراضي الفلسطينية 5.71%.

وبالاضافة الى التأثير المدمر للحصار والعدوان الاسرائيليين على الاقتصاد الفلسطيني، فان عودة التضخم بالشيكل الاسرائيلي يضيف الى الاعباء التي يعاني منها الفلسطينيون وخاصة اولئك الذين يتقاضون مرتباتهم واجورهم بالشيكل، ويشمل ذلك بشكل خاص موظفي القطاع العام. وقد بلغ متوسط التراجع في القيمة الشرائية للشيكل خلال الفترة 2002 – منتصف العام 2003، حوالي 8.10% في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وحوالي 4.3% في قطاع غزة. ويلاحظ ان التضخم في اسرائيل خلال الفترة 1997-1999 كان اعلى منه في الاراضي الفلسطينية، وانعكس الامر خلال الفترة 2000-2002.

انخفضت نسبة العمالة التامة في الربع الرابع 2002 فوصلت الى 67.1% مقارنة ب 70.3% في الربع الرابع 2001، وحدث اكبر انخفاض لحصة العمالة التامة في الربع الثالث 2002 والذي شهد احتلال كافة المناطق في الاراضي الفلسطينية وتشديد الاغلاق على قطاع غزة واجتياح جزء كبير منه، بالمقابل ارتفعت حصة العمالة المحدودة في العام 2002، فوصلت في الربع الرابع الى 5.6% مقارنة مع 3.5% في الربع الرابع 2001، وبذلك ارتفع معدل البطالة الى مستويات خيالية، في الربع الثالث 2002 (46.3% في قطاع غزة و31% في الضفة الغربية) وبلغ عدد العاطلين عن العمل 285 الف شخص. الا ان البطالة تراجعت بشكل ملحوظ لتصل الى 27.2% في الربع الرابع من العام 2002، الا انها بقيت اعلى مما كانت عليه في الربع الرابع من عام 2001، وانخفض عدد العاطلين عن العمل ليصل الى 203 الف شخص في الربع الرابع 2002، ويزيد ذلك بحوالي 10.32% عن الربع الرابع 2001(184الف). وقد كان 69.8% من العاطلين عن العمل من الضفة الغربية بينما 30.2% من قطاع غزة.

واستمر التراجع في حصة سوق العمل الاسرائيلي من اجمالي العاملين الفلسطينيين خلال العام 2002 والربع الاول من عام 2003، لتصل ادنى مستوياتها في الربع الثاني 2002 حيث وصلت الى 7.3%، لكنها عادت وارتفعت بشكل ملحوظ لتصل الى 10.4% في الربع الرابع من العام 2002 بينما كانت نسبتهم 13.2% في

الربع الرابع 2001. واستمر تراجعها في العام 2003 لتصل الى 9.5% في الربع الاول. وقد شكل العاملون في اسرائيل 13.3% من عاملي الضفة و3.4% من عاملي قطاع غزة .

سابعا – الفقر والسلام : تجربة السلام المفقود

الخلاصات الجوهرية لتجربة اتفاقيات اوسلو وبروتكول باريس

يمكننا الان – وربما الان فقط – في ضوء انقشاع الحالة الضبابية التي غطت سماء العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية في بعض مراحل التعايش الهادئ والواهم ان نقول بان المرحلة الانتقالية قد تمخضت في نتائجها الفعلية عن عودة الصراع الى اشكال ومستويات اعلى واعمق بما لا يقاس مع أي مرحلة من مراحل الصراع منذ النكبة وحتى يومنا هذا.

من الجدير تاكيده هنا ان هذا الصراع قد شهد منحنيات حادة منذ فشل محادثات كامب ديفيد، وهذا الامر بحد ذاته لا ينطوي على اية مصادفة او مفارقة عجيبة.

اذ ان دخول الجانبين في محادثات الحل النهائي اظهر الاستهداف الحقيقي لاسرائيل والمتمثل في رفض اسرائيل لفكرة وحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني واقامة الدولة الحره المستقلة والتي تمتلك مقومات الحياة والقابلة للتطور وفق المصالح الوطنية الخاصة بها. واظهر ذلك الفشل بالمقابل تمسك الجانب الفلسطيني بهذا الحق باعتباره حقا مشروعا ومعترفا به، لان اسرائيل وبكل بساطه لم تكن على استعداد في حينه ولا قبله طبعا ان تتخلى عن اطماعها بالموارد الفلسطينية والاسواق الفلسطينية وقد اصرت على رفض فكرة الوحدة الجغرافية لهذه الاراضي ورفضت فكرة حدودها بخطوط الرابع من حزيران خصوصا وانها قد صادرت اكثر من نصف اراضي الضفة الغربية وثلث اراضي قطاع غزة.

لقد اشرنا في سياق الدراسة ان الهشاشة والانكشاف والضعف الناتج عن علاقات التبعية والاخضاع وما افضت اليه من تشوهات هيكلية تحولت الى بنى موروثه ومزمنه وهو ما يميز وضعية الاقتصاد الفلسطيني وقد جاءت النتائج التي تمخضت عن كامل هذه المرحلة لتكرس هذه الخصائص وهذه السمات بل ولتعزز بعض جوانبها. فقد ظهرت بعض الاختلالات الجديدة مثل التنافسات بين القطاع العام والخاص وزيادة وتكريس درجة الاعتماد على الموارد الخارجية واتضاح ضعف القطاع العام من زاوية الاداء والكفاءة

ومزاحمته للقطاع الخاص بوسائل غير اقتصادية وتبوءه لمكانة احتكارية بقرارات سياسية، بعيدا عن الرؤيا التنموية ومنطق التخطيط الاقتصادي وخارج اطار رقابة المؤسسات القانونية المختصة وقد انعكس ذلك كله في موازنة الدولة او السلطة الوطنية التي ظلت تعتمد على حجم الايرادات الجمركية التي تحققها اسرائيل وتواضع حصة الايرادات الذاتية في تمويل الانفاق والتركيز على الانفاق الجاري وجاءت انتفاضة الاقصى وما تلاها من اجراءات اسرائيلية لتكشف مدى عمق ازمة الاقتصاد الفلسطيني ومدى تواضح النتائج التي افضت اليها المرحلة الانتقالية بالرغم في كل ما انجزته السلطة من نجاحات على صعيد تحسين البنيه التحتيه في مختلف المناطق وبناء المؤسسات الرسمية وغيرها. ويمكننا ان نستدل على مستوى هذه الازمة من خلال المعطيات التالية:

أ – كان نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الاجمالي بين الاعوام 68 – 69 يساوي 9% من نصيب الفرد الاسرائيلي ارتفعت هذه النسبة الى 13% بين الاعوام 75 – 76 ثم الى 15% بين الاعوام 80 – 81 ثم عادت للتراجع لتصل الى 14% والى 13% في الاعوام 90 –91 ثم استمرت بالانحدار حتى وصلت الى 8% فقط في العام 1999 – 2000 (8) وهي تتراوح حول هذه النسبة الان بل واقل منها حسب التقديرات الاولية.

ب – ارتفاع نسبة صافي الواردات (الوردات – الصادرات) من الناتج المحلي من 34% عام 68 الى 39% عام 90 حتى وصلت الى 65% في العام 2000 وهي اعلى من ذلك الآن.

ج – استمرار ارتهان نسبة تتراوح بين 19 و25% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية الى سوق العمل الاسرائيلي ومازال سوق العمل الفلسطيني عاجزا في قدرته الاستيعابية او التشغيلية عن تشغيل اكثر من 62% من الزيادة السنوية الطبيعية من القوى العاملة علما بان سوق العمل الاسرائيلي كان يستوعب نسبة 6.3% خلال الفترة 67 – 93 من معدل النمو في حين لم تصل هذه النسبة من المعدل الى اكثر من 1.8% في سوق العمل الفلسطيني بالرغم من ان معدل النمو السنوي للقوى العاملة في فلسطين يتراوح بين 4 و4.4% ولم تطرأ اية تغيرات جدية في بنية وتأهيل العمالة الفلسطينية حيث يعمل 72.5% في قطاع الانشاء والبناء و10% في قطاع الزراعة وخصوصا في جني الثمار و5% في الصناعات الخفيفة وخصوصا في مجال التعبئة والتغليف و11% في قطاع الخدمات المدنية الامر الذي اثر بشكل سلبي على تأهيلها وعلى هياكل الاجور في السوق الداخلي وعلى دفع كلفة الانتاج دون رفع مستوى التأهيل.(9)

د – ما زال السوق الاسرائيلي يستوعب 96% من مجموع الصادرات الفلسطينية واكثر من 72% من وارداتها علما بان 25% من هذه النسبة ليست من منشأ اسرائيلي اصلا ولا تمتلك السوق الاسرائيلية فيها اية مزايا خاصة، لكن اسرائيل عبر هذه الوساطة تتحكم بالاموال الفلسطينية وتتقاضى ما قيمة 3% في حجمها الكلي مما يزيد من عبئ التبعيه للسلطة الفلسطينية ويزيد من حلقات التحكم الاسرائيلي بالاقتصاد الوطني.

لقد بات واضحا ان تحكم اسرائيل بالمعابر والحدود والطرق والممرات والاستمرار في التهام الارض الفلسطينية وتوسيع الاستيطان وتسمين المستوطنات قد حول المرحلة الانتقالية من مرحلة تمهد للاستقلال الوطني (من وجهة النظر الفلسطينية) الى مرحلة احكام واكمال الحلقات الاخيرة في تدمير هذا المشروع وخلق الوقائع بما يجعله متعذرا ومستحيلا اذا اقتضى الامر (من جهة النظر الاسرائيلية) وذلك عبر سلسلة من السياسات والاجراءات والاليات التي تكرس التبعية الاقتصادية والتبعية المعيشية وبسيطرة كاملة على الموارد وحركة الاشخاص والسلع أي ان اسرئيل قد ربطت بين السياسة والاقتصاد بصورة منهجية ومنظمة في اطار خطة متكاملة تربط المقدمات بالنتائج والاهداف المباشرة بالبعيدة في حين ان هذه المرحلة اظهرت تناقضا بين الاهداف السياسية والممارسة الاقتصادية لدى الجانب الفلسطيني.

لقد اصطدم مشروع الاستقلال الوطني بنمط العلاقات الاقتصادية وبسبب الاختلالات الخطيرة في ميزان القوى وبسبب اخضاع اسرائيل العلاقات الاقتصادية والفوائد الاقتصادية للاعتبارات السياسية والامنية وفي ظل غياب سياسة اقتصادية من شأنها قطع الطريق على الاستهدافات الاسرائيلية عبر تخفيف درجة الارتهان لاسرائيل والحد من قدرتها على الاستمرار في ابتزاز الشعب الفلسطيني (كما سنوضح لاحقا) فقد ادى ذلك كله الى هذا الاختلال في الواقع القائم بما ينطوي عليه من تناقض عميق وتناحري بين مشروع الاستقلال الوطني والعلاقات المفترضة لانجاحه وهذا هو الدرس الاساسي في مجمل العلاقة الاقتصادية الاسرائيلية الفلسطينية.

ان المعدلات الكارثية لانتشار الفقر في فلسطين وهذه الدرجة من الارتهان الفلسطيني في حركته ومعيشته ومصدر رزقه وحتى في صحته وتعليمه وصولا الى الماء والدواء والغذاء هو جوهر المشكلة وهو مفتاح الحل واساس أي تقدم حقيقي لاي سلام من أي نوع كان .

ثامنا – استراتيجية الفصل والعزل العنصري

بغض النظر عن التبريرات الامنية التي تسوقها اسرائيل وحكومة شارون الحالية، الا ان للجدار اهدافا استراتيجية سياسية واقتصادية على حد سواء، ولم يعد خافيا ان الاهداف الحقيقية لاقامته تتعدى تحسين مواقف اسرائيل التفاوضية واستخدامه كاداة للضغط والابتزاز، فاسرائيل في حقيقة الامر تستخدمه كأداة تنفيذية لفرض التصور الاسرائيلي للحل النهائي بحيث تتحول الاراضي الفلسطينية الى مجموعة من المعازل، لتتحول مع الزمن الى حالة موضوعية ووقائع لا يمكن القفز عنها، بحيث يستحيل تحقيق الوحدة الجغرافية بين هذه المعازل ويتحول مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني (موضوعيا) الى حكم ذاتي للتجمعات السكانية التي لا تستطيع ان تبني سوقا موحدا ولا ان تجمع قواها وطاقاتها وزجها لتحقيق اهدافها الوطنية الخاصة بها. ويصبح الاتصال بينها مرهونا بالارادة الاسرائيلية.

من المؤكد ان الجدار في شقه المعلن سيؤدي الى الآتي:

- عزل القدس بصورة تامة عن محيطها الطبيعي من الريف والمدن.
- اقامة حاجز امني – شريط عرضه يتراوح بين 6 الى 20 كم – يكون عازلا بين المناطق الفلسطينية واسرائيل وتحويل السكان في هذا الشريط الى سجناء بكل ما في الكلمة من معنى.
- يبلغ التقدير الاولي للسكان غرب الجدار والمكون من 97 سكنى حوالى 9000 نسمة وكذلك 47 بين الجداريين ليصل العدد الى 20.000 الف نسمة (انظر الخارطه الصادره عن مؤسسة مواطن ومعد اريج).
- مصادرة اكثر من 832 كيلو متر مربع من الاراضي الفلسطينية في الضفة كما سيعزل الجدار 197 كيلو متر مربع وهناك تقديرات تقول بان المصادرة قد تصل الى ضعف هذا الرقم.
- السيطرة النهائية على الاحواض الرئيسية للمياه وتدمير 40 بئرا رئيسيا تقع في منطقة الجدار وحوالي 50 بئرا في مناطق محاذية له.(10)
- زيادة تكلفة الانتاج الزراعي والصناعي وتعريض منتوجاته لخسارات اضافية.
- منع الفلاحين الفلسطينيين من الوصول الى اراضيهم.
- تقطيع السوق الفلسطينية وتحويلها الى اسواق مختلفة دون ان يؤثر ذلك على انسياب السلع الاسرائيلية اليها.
- وقد افادت بلدية قلقيليه بان الجدار قد ادى حتى الان الى مصادره 36 الف دونم من اراضيها وتم اغلاق 600 محل تجاري و22 مصنع وتم عزل 23 قرية بالكامل وتم تدمير معظم الابار الارتوازيه في هذه

المناطق. كما افادت وزاره الحكم المحلي في جنين بان مساحة الاراضي المصادره حتى الان قد تراوحت بين 70 و47 الف دونم وتم عزل 12 الف مواطن بصوره كامله ل 18 تجمعا سكنيا ويكاد يكون الامر مماثلا في طولكرم. الا ان المشكله الاضافية هنا هي ان الاراضي التي يتم عزلها ومصادرتها تعتبر من الاكثر خصوبة وبوفرة مياها النسبية مقارنة مع مناطق اخرى بالضفة. كما ان الارض في هذه المناطق تعتبر مصدر الرزق الرئيسي باعتبارها اراضي عالية الانتاجية نسبيا. وتؤكد كافية المعطيات حول الحواجز العسكريه التي ستقام في هذه المنطاق بان الخدمات الصحية والتعليمية ستصبح صعبة مستحيلة في بعض الاحيان (انظر بهذا الصدد منظمه العفو الدوليه العيش تحت الحصار، ايلول 2003).

وهكذا سيكرس المزيد من الافقار الاسرائيلي للمجتمع الفلسطيني بحيث يصبح الفقر صفة ملازمة لنمط عيش المجتمع، ومن المؤكد ان الجدار سينهي اية امكانية لتسوية سياسية مقبولة في المدىالمنظور مما سيعيد الفقر الى دائرة المربع الاول ثم يعيد الفقر بدوره بعد ان يتحول الى حالة بنيوية عضوية ملازمة للاقتصاد الفلسطيني ... يعيد السلام الى المربع الاول ايضا في حالة نجاح اسرائيل بفرض الجدار على جدول وخارطة العلاقة الفلسطينية الاسرائيلية. وهذه هي المعادلة الوحيدة الممكنة للفقر والسلام في فلسطين اذا ما قدر لهذا المخطط ان يتحقق.

تاسعا – الاستراتيجية الممكنة... الاستراتيجية البديلة

كما اسلفنا فان المرحلة الانتقالية وما افضت اليه من اشتداد لحدة الصراع باتخاذه اشكالا من العدوان والمقاومة غير مسبوقه يضع علامة استفهام كبيرة حول امكانية اقامة علاقة اقتصادية طبيعية بدون تحقيق الاستقلال السياسي الفلسطيني. والى ان يتحقق ذلك فان العلاقة ستبقى صراعية من حيث الجوهر بغض النظر عن الشكل الذي ستتخذه في لحظات معينة او في مراحل وفترات بعينها، وبالتالي فان اية مفاوضات قادمة او راهنة هي تجسيد لهذا الصراع.

ولما كانت ازمة الاقتصاد الفلسطيني قد وصلت الى مرحلة، لا تفصلها عن الانهيار اية مراحل اخرى، في ضؤ حالة الانكماش القائمة واتساع رقعة الفقر وتعمق محتواه وتفاقم ازمة البطالة وتقطع اوصال السوق والتجارة والانتاج والانحدارات الخطرة في مستوى معيشة السكان فان متخذ القرار السياسي والاقتصادي في فلسطين سيصبح مسؤولا وبشكل مباشر عن تردي هذه الاوضاع اذا لم يبادر الى مواجهتها بروح المراجعة النقدية واستخلاص العبر من كامل المرحلة الانتقالية والنتائج التي افضت اليها، والبدء الفعلي بوضع الاسس الاقتصادية التي تعبد الطريق الى الاستقلال الوطني.

تقترح الدراسة من اجل ذلك تحديد المنطلقات التالية:

- ان العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي ليست قائمة على اختلال او اختلاف او تفاوت في مستوى التطور، انها ليست علاقة بين اقتصاد قوي واقتصاد ضعيف، او اقتصاد متخلف واخر متقدم، انها ببساطة -كما اثبتت التجربة- علاقة اقتصاد كولونيالي توسعي باقتصاد تابع وهش ومحكوم وخاضع. والفرق بين المفهومين شاسع وهام ومفصلي واساسي، ليس بالمعنى النظري الاكاديمي للكلمة وانما وقبل كل شيء بالمعنى السياسي والعملي والاجراءي والسياساتي، فالمفهوم الاول يعني انه يمكن اقامة علاقة تعاون بين الاقتصاديين بل وحتى يمكن للاقتصاد المتخلف او الضغيف ان يستفيد على المدى البعيد من علاقة التعاون مع الاقتصاد الاقوى، وحتى ولو كانت الاستفادة محدودة وهامشية على المدى المباشر والقصير. اما المفهوم الثاني فيعني بالضرورة حتمية اشتفاف سياسة اقتصادية يكون هدفها ومحورها وهمها الرئيسي الفكاك التدريجي من قيود التحكم والسيطرة والتبعية، وعلى هذا الاساس بالذات فان متخذ القرار السياسي والاقتصادي في فلسطين قد اصبح في ضؤ التجربة والواقع والاخطار المحدقة والمستقبلية ملزما باعتماد استراتيجيتين متلازمتين للتنمية:

الاولى: وتمتد من الان وحتى الاستقلال الوطني وهي مرحلة انتقالية وتمهيدية للمرحلة الثانية.

اما **الثانية** فتبدأ مع انجاز الاستقلال وتستمر حسب الحلقات والاولويات ودرجة النجاح في تصحيح التشوهات الهيكلية والاختلالات المزمنة وبناء قواعد ومرتكزات ثابته ومتوازنه للنمو والتطور في سياقه الطبيعي.
يتلخص جوهر المرحلة الاولى في تقليص كلفة المقاومة على الجانب الفلسطيني وفي تعظيم كلفة الاحتلال على الجانب الاسرائيلي، تقوم على تشجيع الانتاج المحلي ودعمه وتقليص معدلات الاستيراد في السوق الاسرائيلية بما يوفر بيئة تحفيزية لخلق فرص العمل وبما ينهي اعتماد فائض العمالة الفلسطينية على سوق العمل الاسرائيلي.(11)

نحن في هذه الدراسة معنيون في هذه المرحلة بالذات ونعتقد ايضا انها كاستراتيجية تنموية للصمود وحشد الطاقات الذاتية، استراتيجية واقعية وممكنة وذلك للاسباب التالية:

1 – لدى الجانب الفلسطيني احتياطات هائلة في القطاع الزراعي اذا ما تم دعم هذا القطاع خصوصا وانه يتحمل عبء توفير الغذاء للسوق المحلي (اولى مقومات الصمود)، كما ان هذا القطاع اقل القطاعات

الفلسطينية اعتمادا على الاستيراد من السوق الاسرائيلية، وله ميزات نسبية عالية كالانتاج المبكر في المناطق الغورية وشبه الغورية، كما انه قطاع يحتاج الى ثكافة من اليد العاملة لتعذر الاستخدام العالي للمكننة فيه اضافة الى ذلك فان هذا القطاع يمتلك احتياطات كبيرة في مجال اعادة تنظيمه من الزاوية التعاونية كما يلعب دورا محوريا في تمسك الانسان الفلسطيني بارضه وصموده عليها، بالرجوع الى اهمية الارض في الصراع القائم، شريطة ان تحشد الطاقات لدعم المزارع الفلسطيني بسياسات ثابته في دعم السلع والبذور وتنظيم التسويق والتصدير وعبر انشاء صناديق خاصة بهذا الدعم بما في ذلك سياسة التعويض عن الخسائر.

2 – كما ان لدى الجانب الفلسطيني احتياطات كبيرة وهامة في القطاع الصناعي ايضا خصوصا في مجال تصنيع المنتجات الزراعية. التي يتم استيرادها من اسرائيل حاليا كما يمكن تحفيز الانتاج المحلي في مختلف الفروع الصناعية بواسطة اعادة تنظيم المدن الصناعية القائمة في اطراف المدن واعادة تأهيلها واستحداث مدن جديدة مزودة بالبنى التحتيه الحديثة، والتركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم دعم هذا القطاع ومأسسته خصوصا وان هذه الصناعات تمتلك احتياطا كبيرا في مجال التشغيل، ربما يعيد التوازن الى اسعار السلع والاجور وزيادة المساهمة في الناتج المحلي، وبما يؤديه من ضخ وقوة دافعة للدورة الاقتصادية في الظروف الفلسطينية الخاصة، علما بان جزءا من هذه الصناعات يستطيع الاعتماد على المواد الاولية المتوفرة في السوق المحلي وهو قطاع فعال في مجال المنافسة.

3 – يمكن ويجب الغاء احتكار اسرائيل لتزويد السوق الفلسطينية بسلع لا تنتجها اصلا ولها طابع مفصلي في الدورة الاقتصادية كالنفط والاسمنت الذي تتوفر بدائله في اسواق اخرى بكلفة اقل، اضافة الى ان الدراسات التي اجريت على افاق صناعة الاسمنت قد اثبتت توفر المواد الاولية وبجودة عالية لقيامها.(12)

4 – الاهتمام الخاص بقطاعي التعليم والتعليم العالي والصحة وذلك حتى يستطيع الاقتصاد الفلسطيني ان يطور الكادر المدرب والمؤهل للنهوض بالعملية التنموية في فلسطين .

5– اعادة نظر جدية بسياسات الموازنة العامة وسياسة الانفاق وتحويله تدريجيا الى انفاق منتج بدل من الانفاق الجاري، ودعم القطاع الخاص ودوره التنموي القيادي ومأسسه العلاقة مع القطاع العام على اسس قانونية وفي اطار مبدأ سيادة القانون والرقابة والمحاسبة.

6 – تأمين الحمايات الاجتماعية للفئات الفقيرة على وجه التحديد بما في ذلك التأمينات الصحية وصناديق التقاعد وصندوق خاص بالبطالة ورعاية كبار السن والفئات المهمشة في المجتمع.

ان هذه الاستراتيجية تستوجب وضع الاجندة الاقتصادية على جدول اعمال اية مفاوضات مهما كان نوعها ومستواها مع الجانب الاسرائيلي والضغط مع كل الاطراف الاقليمية والدولية حتى يتم الزام اسرائيل بعدم الربط بين الموضوع الامني والاقتصادي ومنعها من الاستمرار في فرض سياسة العقوبات الجماعية والمطالبة بحق الفلسطينيين بالتعويض عن اية خسائر يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني خارج اطار التعهدات والالتزامات الاسرائيلية المفترضة. ولكن الاهم من ذلك كله هو انفتاح الاقتصاد الفلسطيني على المحيط الاقليمي والدولي وخصوصا دول الجوار العربي وهذه هي الاداة الاهم وربما الوحيدة القادرة على اعطاء مضمون حقيقي وملموس لاية استراتيجية تنموية للصمود، ان مثل هذا الانفتاح او الاشتباك مع الاقتصاد الخارجي يتطلب اعادة نظر جذرية بالرؤية التنموية التي تم اعتمادها حتى الان، وتمكين الكوادر الاقتصادية التي تتبنى هذه الاستراتيجية من الاشراف عليها من مرحلة التخطيط والاعداد الى مرحلة التنفيذ خصوصا وان امام فلسطين فرصة تاريخية واداة مباشرة لتحقيق هذا الاشتباك والذي يتكفل بالانضمام المباشر والسريع لمنطقة التجارة العربية الكبرى(13).

وانهاء العلاقة القائمة مع اسرائيل على اساس الاتحاد الجمركي، حيث يمكن لهذا الانضمام السريع ان يحقق للاقتصاد الفلسطيني الكثير من المزايا واهمها توفير آلية ملموسة وحقيقية لكسر احتكار اسرائيل وتحكمها بالتجارة الفلسطينية.

من المتوقع ان تتضرر الخزينة الفلسطينية في المراحل الاولى من هذا الانضمام حيث ستخسر الموارد المالية التي تحصل عليها من الايرادات الجمركية، لكنها ستعوض عن هذه الموارد عند تحصيلها على ارباح التصدير وعلى دخل الافراد بعد تحسين مستويات الدخل كما يتوقع تراجع تدفقات الدول المانحة الى السلطة الفلسطينية في حالة الانضمام السريع الى منطقة التجارة العربية الحره، لكن الاقتصاد الفلسطيني سيعود ويعوض عن نقص الموارد عبر زيادة التشغيل في القطاعات المعده للتصدير الى الاسواق العربية، كما سيستفيد من رفع مستوى تأهيل العاملين في هذه القطاعات حيث ان لفلسطين معاملة تفضيلية اولى حسب قرار القمة العربية الاخير باعتبارها الدولة الاقل نموا (14) بين دول الجوار العربي – مصر، الاردن، سوريا، لبنان.

كما يستطيع الاقتصاد الفلسطيني في هذه الحالة ان يستفيد بصورة مضاعفة من المزايا النسبية للكثير من سلعه الهامه كالرخام وزيت الزيتون واملاح البحر الميت وغيرها.

ان هذه الاستراتيجية هي الوحيدة القادرة في ظل معطيات الواقع على مواجهة المشكلات القائمة وهي حجر الزاوية في تحويلة المنظم الى اقتصاد اقل تبعية واكثر توازنا في استيعاب ومواجهة الصدمات الخارجية، واكثر قدرة على التصدي لمشكلة الفقر.

من المؤسف حقا ان بعض التقديرات الفلسطينية والرسمية منها على وجه الخصوص لم تعط مشكلة الفقر في فلسطين الاهمية التي تمثلها والخطر الذي يمكن ان يترتب عليها على المجتمع الفلسطيني نفسه وعلى العملية السلمية برمتها، ولم تنعكس مشكلة الفقر بصورة ملموسة في برامج المؤسسات الرسمية الفلسطينية، او بصورة كافية ترتقي الى مستوى خطورة المشكلة، ولم تتجاوز ابدا الطابع التوعوي الذي اثارته اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر في مؤتمرها الذي عقدته بهذا الخصوص وورشات العمل التي قامت بها بمساندة رائدة ودائمة ومعهودة من جهاز الاحصاء المركزي في فلسطين، وما زالت التصورات حول ابعاد مشكلة الفقر قاصرة في ترجمتها العملية عن الاحاطة بالطابع المريع الذي وصلت اليه هذه المشكلة، وما زال جزءا من متخذي القرار الاقتصادي والسياسي يعتبر المساعدات الاغاثية اسلوبا "معقولا" للتصدي لهذه الآفة. وحتى ان بعض المنظمات الاهلية والمؤسسات الرسمية قد انجرت الى اسلوب توزيع المبالغ النقدية المحدودة "كمساهمة" في مكافحة الفقر.

ومن الجدير ذكره وتأكيده هنا ان الفقر بات يؤثر بشكل مباشر على ثقة الجمهور الفلسطيني بالمنظمات السياسيه وعلى مدى استعداه للمشاركه في العمل السياسي حيث بينت دراسه لاستطلاع الرأي أعده مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC انه كلما زاد الفقر كلما زاد عزوف الجمهور عن دعم اي من المنظمات السياسيه، فقد تبين ان 42% لا يؤيدون ولا يثقون باية تنظيم سياسي كما تبين ايضا ان مؤيدي المنظمات الدينية يعانون من معدلات اعلى من الفقر ومن معدلات اعلى من البطاله وقسط اقل من التعليم. فقد اوضحت الدراسه ان 68% من مؤيدي حماس يقعون تحت خط الفقر في حين ان مؤيدي فتح يعيشون اوضاعا اقل سوءا بقليل في حين ان مؤيدي المنظمات العلمانية في وضع اقتصادي افضل. اكدت الدراسه ان 27% يؤيدون فتح و21% يؤيدون حماس و4% يؤيدون الجهاد الاسلامي و3% الجبهة الشعبية و2% يؤيدون المنظمات الاخرى و1% يؤيدون المنظمات الاسلاميه الاخرى.

وبالتالي فان التوجه نحو الدغمائية السياسيه لا يعود بالاساس الى عوامل ايدولوجية اصيله بقدر ما يعود الى اعتبارات اقتصادية وخصوصا مسألتي الفقر والبطاله كما لا يعود لدورها في بعض انواع الدعم الذي تقدمه عبره مؤسساتها الاقتصاديه فقد تبين ان هذا الامر ليس بالاحجام الكبيره حيث قدمت النقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية مساعدات عينية ونقديه مرتين اكثر مما قدمته المنظمات الاغاثيه الاسلاميه (انظر بهذا الصدد نتائج الاستطلاع الصفحات 31 -32-33).

ان المشكلة اخطر واعمق واصعب من هذه التقديرات والتصورات وبما لا يقاس، لقد بات واضحا الان ان اية اراء جادة حول موضوع الفقر انما تبدأ بالاعتراف بحجم المشكلة ومدى خطورتها فليس واردا حلها بصورة مقبولة الا بعد انجاز الاستقلال السياسي بعدة سنوات وبرأينا فان الشيء الممكن والوحيد هو محاصرته على المدى المباشر والحد من تمدده الافقي والتخفيف من وطأته وبلغه الاقتصاد فان اقصى الصموح الممكن في المدى المنظور وبعد المباشرة في الاستراتيجية المشار اليها هو تضييق الدائرة حول الفقر المتقع او الشديد وانهاء وتصفية حالات الشقاء المتزايد بين الفقراء، لكن الاهم من ذلك كله هو ان فقراء الشعب الفلسطيني قد تحولوا الى أكبر غالبية في فلسطين (حوالي 65%) وهم مستعدون برأينا لتحمل العبء القائم شريطة ان يلمسوا بأيديهم اداء جادا يتسم بروح تقاسم الاعباء والمسؤولية المشتركة، ويستطيع الفقير الفلسطيني ان يقاوم فقره لان معركته ضد الفقر ومعركته ضد اسرائيل هما وجهان لعمله واحدة. وهو سيستمر في هذه المقاومة اذا توفرت له عوامل الاسناد والحرية والكرامة والديمقراطية والا فلن نحصد الا الندم الذي لن ينفع احدا بما فيهم اصحاب القرار في بلادنا.

قائمـــــة المراجـــــع

- هشام عورتاني، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية قراءات في النص/ تشرين ثاني 94 .
- المؤتمر الدولي للتشغل المجلد الاول، المجلد الثاني عدة اوراق / منشورات وزارة العمل الفلسطينية .
- العمالة الفلسطينية / الفقر والبطالة / المنسي 2001 .
- شعبان، رضوان وسامية البطحة، ابعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة/ معهد السياسات الاقتصادية (ماس) 995.
- وزارة العمل الفلسطينية، الحصار على الاراضي الفلسطينية والممارسات الاسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين 87 – 99 ايار – 2000 .
- تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 .
- -تقرير الفقر بالمشاركة وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- احتياجات واولويات الفقراء، مركز بيسان تموز 2001 .
- عبد عبد الرازق، متطلبات تطوير العلاقات الفلسطينية العربية معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .
- منشورات وزارة العمل/ ورقة خاصة بتمؤتمر العمل الدولي جنيف .
- عمر عبد الرازق، نائل موسى، تقييم خطط التنمية الفلسطينية من زاوية مكافحة الفقر، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ايار 2001 .
- المراقب الاقتصادي (ماس) عدة تقارير .
- المراقب الاجتماعي – عدة تقارير .
- جهاز الاحصاء المركزي، مستوحات القوى العاملة، عدة دورات .
- جهاز الاحصار المركزي، مؤشرات اقتصادية نيسان 2002 .
- جهاز الاحصار المركزي / اثر الايرادات الاسرائيلية على الاوضاع الاقتصادية، دورتين .
- فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع / مشكلات المرحلة الانتقالية .
- مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة/ اثر الاغلاق والقيود على الحركة عن الانشطة الانتاجية الفلسطينية / تشرين اول 2002 .
- وزارة الاقتصاد والتجارة / عدة اوراق.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي / عدة اوراق .
- البنك الدولي / عدة تقارير .
- السياسات الاقتصادية واثرها على العاملين الفلسطينيين مركز الديمقراطية وحقوق العاملين / اوراق وورشتي العمل رام الله، غزة .
- محمد نصر، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني – الأوراق المحورية -2-.

الهوامـــــش

1. برنامج الامم المتحدة الانمائي 96/UNDP وكذلك تقرير الفقر 98 ص25.
2. المصدر نفسه.
3. انظر ا.د عبد الفتاح ايد الشكر / العمالة الفلسطينية في اسرائيل مؤتمر التشغيل / 124، 125
4. برنامج الامم المتحدة الانمائي / ص 38 .
5. هشام عورتاني، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية (ماس) تشرين الثاني 94/ ص 8
6. انظر تقرير المنسق الخاص للامم المتحدة تشرين الثاني 2002 / ص1 .
7. كافة المعطيات وردت من نتائج مسح اثر الاجراءات الاسرائيلية على معيشة الاسرة الفلسطينية الربع الاول 2000 / الجهاز المركزي للاحصاء.
8. فضل النقيب ونصر عيطاني/ واقع ومستقبل العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية/ معهد ابحاث السياسة الاقتصادية (ماس) ص 36/35 .
9. نفس المصدر ص 37 / 38 .
10. نفس المصدر ص 61 /62
11. فضل النقيب / نحو صياغة رؤية تنموية/ معهد ابحاث السياسة الاقتصادية / ماس ص 74 .
12. المصدر نفسه ص 19 .
13. معتصم سليمان / فلسطين ومنطقة التجارة العربية الكبرى، كانون الثاني 2002 / معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ص 116/115 .
14. المصدر نفسه.

دراسة

الفقر والسلام في فلسطين

مركز القدس للإعلام والإتصال JMCC

حقوق النشر محفوظة © لمركز القدس للاعلام والاتصال JMCC
نيسان 2003

إعداد **د. عبد المجيد سويلم** – استاذ الدراسات العليا في جامعة القدس، المستشار الاقتصادي في وزارة العمل الفلسطينية.

تصميم مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC

طباعة مطبعة أبو غوش – رام الله 02-2989475

لا يجوز إعادة نشر المواضيع المنشورة. أو الاقتباس منها لأغراض تجارية أو إعلامية بدون أذن خطي من مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC. ومع ذلك يجوز الاقتباس منها لأغراض علمية لإسناد البحوث والدراسات المتخصصة شريطة الالتزام بأصول الاقتباس العلمي والذي يتضمن أيضا الإشارة إلى المصدر.

مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC

تأسس مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC خلال الأشهر الأولى للانتفاضة الفلسطينية بمبادرة من مجموعة من الصحفيين والباحثين الفلسطينيين. ويقوم المركز بتوفير المعلومات والابحاث عن الاحداث الجارية والتطورات السياسية في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، بالاضافة إلى توفير الوثائق السياسية الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثل اتفاقيات، قرارات، ومراسلات، وغير ذلك للقارىء الفلسطيني والعربي. ويقوم المركز بتوفير خدمات متنوعة للصحافيين والباحثين والمهتمين أهمها الخدمات الاخبارية، الموجز الاخباري اليومي المكتوب، تقرير فلسطين الأسبوعي Palestine Report، استطلاعات الرأي العام، دراسات السوق، الانتاج التلفزيوني، دراسات مختصة في مواضيع مثل المياه، القانون، الاقتصاد والسياسة وغيرها. هذا بالاضافة إلى ترتيب برامج زيارة وعمل ومرافقة وترجمة للصحافيين والباحثين الزائرين.

مركز القدس للاعلام والاتصال
ص.ب 25047، القدس الشرقية
تلفون 02-5819777 **فاكس** 02-5829534
البريد الالكتروني jmcc@jmcc.org
الصفحة الالكترونية http://www.jmcc.org